السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق

المدرس الدكتور

سلام سالم عبد

جامعة القادسية - كلية الآداب

الملخص :

كانت وما تزال مشكلة المياه من المشكلات التي كثيرا ما يحتدم حولها النقاش ، بل يعد الأمن المائي واحدا من أهم ثغرات الأمن القومي فكل المؤشرات تؤكد إن المياه ستكون في السنوات القادمة سببا من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الدول المتشاطئة فالمستقبل يحمل في طياته بوادر أزمات خطيرة تمس الشأن العراقي ، لاسيما المخاوف من التغيرات الكبيرة في الأوضاع الدولية وطرح أفكار ورؤى جديدة كالنظام الدولي الجديد والشرق الأوسط الكبير أو الجديد والعولمة والحرب الاستباقية على الإرهاب ، ومع كل هذه المتغيرات الدولية نجد أن الكثير من الدول قد أعادت وبشكل واضح صياغة رسم سياساتها المائية وبما يضمن لها حصصها المائية والاستفادة القصوى والكلية مما يتوفر لديها من موارد مائية ، وعملت أيضا على وضع سياسة مائية تنسجم مع توجهاتها المستقبلية في تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية ، حتى وان كانت تلك السياسة تتقاطع ومصالح الدول الأخرى التي تشترك معها في الموارد المائية كتركيا والعراق ، فالعراق هو دولة المصب بالنسبة لنهري دجلة والفرات ، وهو ما يضعه في موقف حرج كونه يتأثر سلبا بإجراءات الدول الواقعة في أعلى مجرى نهري دجلة والفرات وبشكل خاص دولة المنبع تركيا ، ومن تلك الإجراءات ما انشاته تركيا وما تخطط لإنشائه من سدود وما يرتبط بها من مشاريع أروائية وزراعية وصناعية وإعادة توطين سكان شرق الأناضول ، في ضوء زيادة مساحة الأراضي المزروعة فيها .

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

المقدمة:

إن ندرة المياه في الشرق الأوسط كانت وراء نشوء الحضارات المتعاقبة في وادي الرافدين التي ترافقت بتطور الشرائع والقوانين التي تعنى بشؤون المياه كشريعة حمورابي وأرنمو وقانون أشنونة التي تعود إلى حوالي أربعة آلاف سنة(ق_م)فحضارة

ماري ذات الألفي مهندس ري والتي استقرت على ضفة نهر الفرات حملت شعار(المياه هي الحياة السرمدية)وقد اكتشف في مقبرة ملكة أشور(سمير أميس)مخطوطة يعود تاريخها إلى(٢٢٠٠)ق.م تتحدث عن لسانها بقولها(إنني استطعت كباح جماح النهر القومي ليجري وفق رغبتي وسِقتُ ماءه لإخصاب الأراضي التي كانت من قبل بوراً غير مسكونة)ومنذ ذاك الحين صيغت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أرست القواعد الدولية الخاصة بتقاسم المياه ، وكانت أساسا من أسس العلاقات الدولية ، ومنها اتفاقية فينا عام(١٨١٥)م واتفاقية قانون استعمال المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي أول اتفاقية تعقد في إطار الأمم المتحدة لتنظيم استعمالات الأنهار الدولية(❖).

مشكلة البحث :

إن لمشكلة البحث دور في الفهم الصحيح لموضوع الدراسة وصياغتها على شكل تساؤلات هي اقصر الطرق لذلك الفهم ، لذا تناولت مشكلة البحث التساؤلات الآتية :

- هل لتركيا سياسة مائية تضغط من خلالها على دول المصب للحصول على قدر كبير من المنافع ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في رسم السياسة المائية التركية ؟
- ما التأثيرات التي خلفتها السياسة المائية التركية على الأمن الغذائي العراقي وخاصة في السنوات الأخيرة ؟

فرضية البحث :

ثمة ثوابت سارت عليها السياسة المائية التركية ، وهي تتحكم بصياغة تلك السياسة لعل من أبرزها عدم الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات وتبني مفهوم الاستعمال الأمثل للمياه وبناء المشاريع المائية العملاقة وعدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة للعراق بمياه النهرين .

أهداف البحث :

من ابرز الأهداف التي توخاها البحث هي إظهار السمات الحقيقية للسياسة المائية التركية التي بدأت تنتهجها بعد التغيرات الحاصلة في العالم والصراع القائم والمستعر

حول المياه وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحقيق اكبر قدر من المكاسب حتى وان كان ذلك على حساب الشعوب الأخرى ، وإلغاء كافة المطالب التي تتعارض مع المصلحة العليا لتركيا ، واستعمال المياه كأداة من أدوات تحقيق تلك المطالب من جهة ، وبيان الخطر المحدق بالأمن الغذائي العراقي في ظل تلك السياسة التي أخذت تتحكم بشكل واضح بكميات المياه الواصلة إلى العراق مما يعرض العراق إلى نقص حاد بكميات المياه وبالتالي تهديد الأمن الغذائي العراقي من جهة أخرى .

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في معالجة مشكلة البحث ، من خلال معالجة ما توافر من معلومات وبيانات ومحاولة إيجاد العلاقة بين الظروف التي تعيشها تركيا داخليا وخارجيا وقضية المياه التي تلقى رواجا بين كافة الأوساط(السياسية والعسكرية والاقتصادية)في تركيا.

المبحث الثاني

السياسة المائية التركية والعوامل المؤثرة فيها

ليس من باب الصدفة دفع المؤسسة العسكرية التركية باثنين من مهندسي المياه فيها إلى سدة الرئاسة وهم (توركوت اوزال)صاحب حلم(العالم التركي)و(سليمان ديميريل)صاحب نظرية(آبار النفط لهم ومنابع المياه لنا)وأكثرهم جرأة(مسعود يلمز)رئيس وزراء تركيا السابق بالقول(أن المياه نفطنا ، فان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين ، فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها)باعتبار إن المياه النابعة من أراضيها ثروة من ثرواتها ، أن السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات تخدم مبدأ مقايضة الماء بالنفط وهذا الموضوع ليس بالجديد ففي مفاوضات(١٩٧١)بين الجانبين التركي والعراقي ، وجد العراق أن تركيا تساوم على حصته المائية مقابل حصولها على النفط بأسعار مخفضة وصرح الأتراك حينها(أن ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد (كيبان)على نهر الفرات في أقرب وقت ممكن وذلك لحاجتها الماسة إليها ، في حين ما يهم العراق في هذا المجال الحصول على ما يكفيه من المياه وبما إن العراق غني بالنفط الذي يمكنه توليد الطاقة فيصبح بإمكان إعطاء العراق

كمية أكبر من الماء ... مقابل بيع النفط العراقي بأسعار مخفضة)(١). ويمكن استدراك هذا الواقع من خلال قيام تركيا عام(١٩٨٨)باستيراد(١٠,٥)مليون طن من النفط كانت(٦٣,٥)٪منها من العراق(٢).وعموما يمكن القول إن السياسة المائية التركية اعتمدت على بعض المنطلقات النظرية التي حددت أسلوب التعامل مع جيرانها العرب (لاسيما العراق) ومن ابرز المنطلقات التركية في قضية استعمال مياه نهري دجلة والفرات هي :

١- **عدم الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات** : يكمن جوهر الخلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (العراق وسوريا)في تناقض الرؤية لكلا الجانبين ، فتركيا لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات ، وترى فيهما نهران تركيان وتطلق عليهما تسمية(مياه ما وراء الحدود)فضلا عن رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشان تقسيم مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين العراق وسوريا ، في حين إن لتركيا اتفاقيات دولية مع الاتحاد السوفيتي السابق وبلغاريا واليونان حول تقسيم واستثمار مياه الأنهار الدولية المتشاطئة عليها(٣).لاسيما وان تركيا وما انفكت تصرح إن هذين النهرين هما تركيان وان لها حق السيادة على مواردها المائية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي وان السدود التي تقيمها لا تسبب أية مشكلة دولية ، وذلك ما يتنافى بالطبع مع اتفاقية أو مبادئ هلسنكي لعام (١٩٦٦)التي تنظم قواعد استغلال مياه الأنهار الدولية لغير الأغراض الملاحية ، وتقرير عام(١٩٨٨)للجنة القانون الدولي التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالاستعمال الملاحي لمجاري المياه(٤).لقد حاولت تركيا من خلال الطرح السابق الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياهها داخل أراضيها ، وهذا ما أكده الرئيس التركي السابق(سليمان ديميريل)أثناء حملته الانتخابية عام(١٩٩٠)في منطقة الأناضول(إن مياه الفرات تعود للشعب التركي ولا توجد هنا أية مشكلة دولية)و(أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أي مشكلة دولية ، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة هما من الأنهار الدولية ، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي ، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو

أكثر ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء وليس لأية دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك ، وأن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق مع الدول الأخرى حول موارد المياه)(٥).أن تركيا تحاول نشر مبدأ جديد في العلاقات الدولية يتمثل(ببيع المياه لدول المنطقة)ولعل توقيعها لاتفاقية عام(١٩٩٣)مع بلغاريا لشراء مياه نهر(مريج)ما هو إلا محاولة جادة لترسيخ هذا المبدأ ، إذ اضطرت تركيا لدفع(٤) مليون دولار لبلغاريا للحصول على(٢٢)مليون م٣ من مياه النهر المذكور(٦).كما حاولت تركيا في اجتماعات اللجنة السادسة خلال مناقشة مشروع قانون استعمال المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في الأمم المتحدة خلال المدتين ما بين(٥-١٩٩٦/١٠/٢٥) و(١٩٩٧/٣/٢٤) إن تجد لها مؤيدا ومساندا للتمييز بين نوعين من المياه (العابرة للحدود)و(المياه الدولية)ألا إنها أصيبت بخيبة أمل عندما نادت جميع دول العالم بعدم جواز النظر في هذا المفهوم لأنه لا يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً بل يندرج تحت مفهوم المجاري المائية الدولية(٧).أما من حيث الموقف العراقي فانه ينحصر في إن قضية نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية المستقرة ، لذا فالسيادة عليهما مشتركة بين الدول الثلاث(تركيا والعراق وسوريا)أما بالنسبة للإصرار التركي على السيادة المطلقة على دجلة والفرات باعتبارهما مياه وطنية فيعد انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولي والأعراف القانونية الدولية ذات الصلة ، إن الممارسات القانونية الدولية في هذا المجال تؤكد إن النهر المشترك المار عبر أراضي أكثر من دولة هو ملك جماعي لهذه الدول ، لذا لا يحق لأية دولة أن تقوم بآي عمل من شانه حرمان الدول الأخرى المشاركة في المنافع والحقوق المشروعة لها في هذا النهر، وليس من المقبول أن تقوم أية دولة منفردة بممارسة هذه الأعمال لتحرم الآخرين من حقوقهم وانتفاعهم من دون اتفاق مسبق بين الدول المعنية(٨). وهذا ما ينسجم تماما مع الرؤية العراقية .

٢- **تبني مفهوم الاستعمال الأمثل للمياه**(**): تبنت تركيا هذا المفهوم وطرحته بديلا عن مفهوم(قسمة مياه الأنهار الدولية)والذي حسب ادعاءاتها لا يلقى قبولا دوليا ، وانه يتوجب تطبيق مفهوم الاستعمال الأمثل للمياه ومعارضتها بشدة لمبدأ القسمة

لتحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة ، وترى أن المباحثات فيما لو أجريت بينها وبين العراق وسوريا ينبغي أن تتركز حول كيفية تطبيق هذا المفهوم الذي يتطلب وفق وجهة النظر التركية اعتماد خطتها المسماة(خطة المراحل الثلاث)(٩). والانتفاع الأمثل والمنصف للمجاري المائية باعتبارها دولة المنبع ، قدمت اللجنة الفنية التركية المشتركة هذا الخطة لأول مرة عام(١٩٨٤)ولم تلقَ أي قبول من الأطراف الأخرى ، ثم كررت تركيا هذا الاقتراح في الاجتماع الثلاثي الذي عقد عام(١٩٩٠)والذي لم تكتف تركيا فيه ، بل قامت بتعميم هذه الخطة عن طريق وزارة الخارجية التركية عام(١٩٩٧)لتأكيد موقفها ، وتتضمن الخطة ثلاث مراحل هي(١٠):

المرحلة الأولى: تمثل دراسة مسحية للموارد المائية في البلدان الثلاث(تركيا والعراق وسوريا) وتتضمن مجموعة من الفقرات الخاصة بتبادل كافة البيانات المتاحة في محطات القياس ، تبادل البيانات حول نوعية المياه والتحقق من صحتها وحساب التدفق الطبيعي عند المحطات المختلفة .

المرحلة الثانية: دراسة مسحية للأراضي في تركيا والعراق وسوريا ، وهي تغطي الأنشطة المتمثلة بتبادل المعلومات الخاصة بوسائل تصنيف التربة والتأكيد من حالتها بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط والإنشاء ، وكذلك دراسة ومناقشة احتياجات مياه الري وغسل التربة .

المرحلة الثالثة: وفيها يتم تقييم موارد المياه والأراضي وتغطي هذه المرحلة المعلومات المتعلقة بتحديد نوع الري ونظامه بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط وتحديد إجمالي استهلاك المياه في مشروعات كل دولة ، ومناقشة طرائق ومعايير تحديد الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع . ولتطبيق هذه الخطة اقترحت تركيا تشكيل عدة لجان فرعية مهمتها إجراء دراسات تفصيلية في الدول الثلاث عن واقع الموارد المائية والزراعة وأصناف التربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية والجدوى الاقتصادية منها ، ووضع معايير محددة للأراضي التي تخصص لها المياه وتحديد أنواع معينة من المحاصيل التي ينبغي أن تزرع في كل دولة . إن

الأسس والمعايير الواردة في الخطة التركية قد تكون صالحة التنفيذ في ما لو جرى تطبيقها في نطاق الدولة الواحدة فقط ، وذلك لوجود مجموعة من الاختلافات الجوهرية في عملية التقييم الاقتصادية للمشاريع في كل دولة ، وبحسب التوجهات والأهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية والزراعية ، وكذلك حسب الحاجة لأنواع معينة من السلع والمحاصيل . وعلى العموم رفض العراق هذه الخطة لاقتناعه بعدم الجدوى منها وإنها لا تؤدي إلى حلول عادلة ومعقولة للمشكلة ، كما إن الاستعمال الأمثل للمياه اعم وأوسع وهو يرتبط بضرورة قيام كل دولة بترشيد استعمال المياه والمحافظة عليها وتخطيط استعمالها للاستفادة منها استفادة قصوى .

٣- **عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة**: عند الحديث عن حقوق العراق المكتسبة باستعمال مياه نهري دجلة والفرات ، نجد إن العراق وعلى مدى مئات السنين كان من أكثر الدول استعمال لمياه هذين النهرين وخاصة نهر الفرات. وتعد تركيا أخر المستفيدين في تاريخ استعمال النهر، إذ بدأ الاهتمام بمياه نهر الفرات فيها منذ عام(١٩٧٤)بإقامة العديد من مشاريع عليه(١١). فمن الثوابت والحقائق التاريخية على مر العصور أن العراق قد سبق دول حوض الفرات في استعمال اكبر كمية من مياه نهر الفرات ، فلكون هذا النهر يمر بثلاث دول لذا فان صفة النهر الوطني قد نزعت منه وبالتالي صفة السيادة لدولة بمفردها ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهر حقوقا مكتسبة على ضوء مصطلحات(الاستعمال المتصل الطويل و مرور الزمن ، و وضع اليد)إن كمية التصريف السنوية لنهر الفرات والبالغة(٢٦)مليارم٣ ونسبة انحداره المعقولة سواء أكان داخل تركيا أم سوريا أم العراق سهلت إمكانية الاستفادة منه بشكل كبير ، فالعراق مثلا يستفيد منه بنسبة(٣٣)٪ ، كما إن هذه الدول قد أقامت عليه الكثير من مشاريع الري وتوليد الطاقة ، وهي الآن بصدد إقامة سدود أخرى لزيادة الاستفادة من طاقات النهر بالري والطاقة ، أي انه شريان حيوي للدول

الثلاث(١٢). إن الموقف التركي يؤكد إن هذا المبدأ غير معترف به دوليا ، فمعظم المعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الموضوع تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل من البلدان المتشاطئة. وينبغي التنويه إلى إن كل الاتفاقيات المبرمة بين العراق وتركيا تقر وتعترف بهذا الحق ، أي إن العراق عندما يطالب بحقوقه التاريخية والمكتسبة في مياه النهرين في موضوع قسمة المياه الدولية المشتركة فانه لا يطالب بشئ خارج عما ورد في تلك الاتفاقيات أو ما ورد في قواعد القانون الدولي .

٤-النظر إلى حوضي دجلة والفرات بوصفهما حوضي نهر واحد: إن زيادة تعقيد هذه المشكلة يرجع إلى إصرار تركيا على التعامل مع حوضي دجلة والفرات على إنهما حوض واحد ، ويرفضون الصفة الدولية لهما ومن ثم تطبيق الأعراف والقوانين السائدة دوليا ويحاولون بشكل مستمر إطلاق الصفة التركية عليهما ، حتى نقطة مغادرة هذين النهرين للأراضي التركية(١٣). فهما يرتبطان سويا ليس فقط نتيجة لمجراهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب ، بل أيضا بسبب قناة الثرثار الصناعية التي تربط بين النهرين في العراق ، وبالتالي فان الاستعمالات الزراعية القائمة والمستقبلية للمياه يلزم بالضرورة أن تؤخذ من الفرات ، فالأراضي التي تروى من نهر الفرات يمكن أن تمد بالمياه أيضا من نهر دجلة ، علما بأن مؤسسة المياه التركية كانت قد وضعت قانون لحوضي النهرين بالرقم(٢١) لحوض الفرات ورقم(٢٦)لحوض دجلة ، فالحوضان منفصلان لان قناة الثرثار حتى وان وصلت بينهما فان ذلك لا يترتب علية أي اثر قانوني لاعتبارهما حوضا واحدا(١٤).أما بالنسبة لموقف العراق الرسمي فيؤكد إن دجلة والفرات نهران منفصلان لكل منهما حوضه ومساره جدول(١) ، وهذا ما يؤكده الواقع الفعلي والظروف الجغرافية والتقاؤهما بعد آلاف الكيلومترات من المنبع ، ولا يعني إنهما رافدان لنهر شط العرب الذي يشكلانه لمسافة(١٠٠)كم وعليه فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والاعتبارات الفنية والجغرافية والقانونية والتاريخية .

جدول(١)

مساحة حوض التغذية الفعلية والإيراد السنوي لنهري دجلة والفرات موزعة بحسب دول الحوضين

النهر	الدولة	مساحة حوض التغذية الفعلية(كم٢)	مساحة إجمالي الحوض(٪)	الإيراد المائي السنوي مليار(م٣)	إجمالي الإيراد السنوي(٪)
حوض دجلة	تركيا	٥٧٦١٤	٣٤.٦٩	٢٦.٢٢	٥٤.٦٢
	سوريا	٨٣٦	٠.٥٠	٠.٠٣	٠.٠٦
	إيران	٢٤٤٠٩	١٤.٧٠	٥.٧	١١.٨٧
	العراق	٨٣٢٣٧	٥٠.١١	١٦.٠٥	٣٣.٤٥
	المجموع	١٦٦٠٩٤	٪١٠٠	٤٨	٪١٠٠
حوض الفرات	تركيا	١٠٨٠٠٠	٩٨.١٨	٢٩	٩٨
	سوريا	٢٠٠٠	١.٨٢	٠.٦	٢
	السعودية	-	-	-	-
	العراق	-	-	-	-
	المجموع	١١٠٠٠٠	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠
	إجمالي الحوضين	٢٧٦٠٩٤	-	٧٨	-

المصدر :عماد احمد عبد الصاحب ألجواهري و رضا عبد الجبار ألشمري ، مشكلات المياه في العراق، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، جامعة القادسية ،٢٠٠٩ ،ص١٩.

٥- بناء المشاريع المائية الكبيرة: لقد أدركت تركيا منذ وقت مبكر أن مستقبلها البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط لا مع الغرب الذي ظل يرفضها عضوا في الاتحاد الأوربي حتى الوقت الحاضر ، وهي لذلك قد استعدت وبنت على الفرات وحده(٢٢)سدا أكبرها سد أتاتورك ، لتحكم سيطرتها على الفرات وتتحكم بجريانه خارج أراضيها.

إن الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية ، فليس فقط بسبب حاجتها إلى الكهرباء ترسم سياستها المائية ، وإنما لإدراكها أن المياه سلاح اشد فتكا وتدميرا من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية معا ، وهو اقلها ضجيجا وأكثرها نظافة ولديها منه الكثير والحقيقة تكمن في أن تركيا ترغب في تحقيق قدر كبير من الهيمنة الإقليمية مستقبلا ، مع التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك كله عبر الاستعمال الواعي والحصيف للإدارة المائية ، أن أبعاد هذا الواقع تتضح عند إلقاء نظرة على كل العناصر السياسة ثم القانونية لموضوع المياه في هذه المنطقة الهامة من الشرق الأوسط(١٥).إن خطورة هذه المشاريع تظهر في إن تركيا كانت قبل إنشاء هذه المشاريع تستغل(١٠)٪من مياه نهر الفرات ، لكنها قفزت إلى(٥٣٪)من كمية مياه النهر بعد إنشاء تلك المشاريع بواقع(٣٢)مليار م٣ وهذه الكمية قابلة للزيادة مع الاستمرار بإنشاء المشاريع ، وعموما يمكن إجمال أهم المشاريع المقامة على النهرين بما يأتي :

١- **مشروع الكاب**: أطلقت تركيا في الثمانينات مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم (الكاب)وهو مشروع منطقة جنوب شرق الاناظول(سد أتاتورك) ، خريطة(١).

خريطة(١) سدود مشروع الكاب

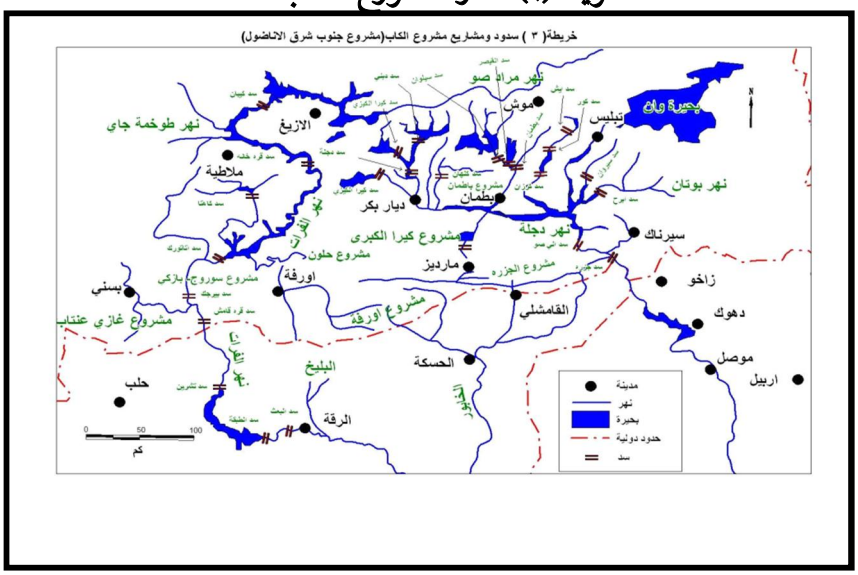

المصدر : عماد احمد عبد الصاحب الجواهري و رضا عبد الجبار الشمري ، مشكلات المياه في العراق ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، جامعة القادسية ،٢٠٠٩ ، ص٤٠.

والواقع إن كل المشاريع التركية سواء المنجز منها أو في طور الانجاز تبدو ضئيلة الحجم والمردود إذا ما قورنت بهذا المشروع الذي تحول عام(١٩٨٤)إلى خطة عملاقة متكاملة تهدف إلى تأمين مياه الري الطاقة الكهربائية على مستوى إقليمي وهو يتكون من(٢٢)سدا(١٧)على الفرات و(٥)على دجلة ناهيك عن(١٩)محطة كهرومائية على نهر الفرات ، يروي المشروع(١٠٦)مليون هكتاراً من الأراضي ، وينتج سنويا(٢٤)مليار كيلو وات/ساعة ، ولا يشذ (الكاب)عن قاعدة المشاريع المائية التركية السابقة ففي حين تبدو هذه المشاريع وكأنها تعني دجلة والفرات على السواء ، إلا أنها تركز أساسا على الفرات ، ويشكل(سد أتاتورك)في أعالي نهر الفرات العمود الفقري للمشروع المذكور ، فهو الخامس من بين السدود الكبيرة في العالم ويصل ارتفاعه إلى(١٧٦)م وتبلغ سعة الخزان المتكون خلف السد(٥٠)مليارم٣(١٦). وان تركيا ترفض المشاركة في إي لجنة أو اجتماع للتنسيق وتتصرف لوحدها وسمحت بتصريف ما لا يزيد عن(٥٠٠)م٣/ثانية من مياه الفرات لكل من الدولتين خلال مدة مليء (سد أتاتورك)لحين التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاثة(١٧).علما أن هذا السد يقع على نهر الفرات ويعد السد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ(٨٤,٥)مليون م٣ (١٨).

٢- **سد كيبأن**: هو أول السدود التركية على نهر الفرات ، أقيم السد عند التقاء رافديه(فرات صو)و(مراد صو)عام (١٩٧٤)بارتفاع(٢٠٠)م وطاقة تخزينية قدرها(٧,٣٠)مليار م٣ ، أن الهدف الرئيس من انجازه هو توليد الطاقة الكهربائية ، إذ يضم محطة كهرومائية سعة(١٣٤٠)ميكا وات ، ويبلغ معدل إنتاجه للطاقة سنويا(٥٨٧٠)مليون كيلو وات/ساعة .

٣- **سد قرة قايا**: يقع على نهر الفرات إلى الجنوب من سد كيبان بمسافة(١٦٦)كم ويبلغ ارتفاعه (١٧٣)م وهو ثاني اكبر سد في تركيا ، وقدرته التخزينية(٥,٩)مليارم٣ وكان الهدف من إنشائه عام(١٩٨٧)هو الحصول على الطاقة الكهربائية ، إذ يضم محطة كهرومائية بسعة(١٨٠٠)ميكا وات وهي تتكون من ست وحدات توليدية سعة كل منها(٣٠٠)ميكا وات ، ويبلغ معدل إنتاجه السنوي من الطاقة الكهربائية (٧٥٠٠)مليون كيلو وات/ساعة ، وقد وافق البنك الدولي على تمويل إنشاء هذا السد بعد أن تأكد من قيام تركيا بإخطار كل من سوريا والعراق بمشروعها وقد تم

ملء الخزان خلف السد تدريجيا وببطء تماشيا مع تعهدات تركيا للبنك ، وقد استغرق ملؤه سنتان .

٤- **نفق شانلي اورفا**: يرتبط هذا النفق بسد أتاتورك ، إذ يأخذ النفق مياه الري من خزان السد لينقل مياه نهر الفرات إلى سهول(أوراقه وحران)ويبلغ طول النفق(٢٦,٤)كم وقطره(٥,٧)م ، وهو عبارة عن نفقين متوازيين يبلغ تصريفهما الأقصى(٣٢٨)م٣/ثا ، ويعد هذا النفق اكبر نفق إروائي في العالم بدأ تنفيذه في عام(١٩٨٧)وانتهى العمل فيه عام(١٩٩٠)**(١٩)**.

٥- **سد كولوكيو**: يقع على نهر الفرات على بعد(١٩٥)كم من بحيرة سد كيبان وتبلغ طاقته التخزينية(١٧٠)مليون م٣ أقيمت عليه محطة توليد كهرومائية بطاقة توليدية تصل إلى(٥٠٠)ميكا وات.

٦- **سد بيرجك وقرقامش**: يقع على نهر الفرات وتبلغ الطاقة التخزينية للسد الأول(٣,١)مليار م٣ بينما تبلغ طاقة الثاني الذي أنجز في عام(١٩٩٩)(١٥٧)مليون م٣**(٢٠)**.

٧- **سدود منجزة أو قيد الانجاز:** وتقع جميعها على نهر دجلة منها(سد اليسو)وبطاقة خزن(١٠,٤)مليارم٣ وفيه محطة كهربائية تولد(١,٢)ميغا،سد(بطمان سيلو)وبطاقة خزن(٨,٧٣٥)مليارم٣ ويضم محطة كهربائية تولد (٣٠٠)ميغا وات ، سد(كيرال كيزي)وبطاقة خزن(١,٩٥)مليارم٣ ويضم محطة كهربائية تولد(١٤٦)كيلوا وات ، سد (غرزان)ويخزن(٤٣٦)مليارم٣ وفيه محطة كهربائية تولد(١٤٦) كيلوا وات ،سد(جرزة) ويخزن(٥٢٢)مليون م٣ ويروي(١٣١)ألف هكتاراً ، سد(بطمان)سد وبطاقة خزن (١,١٧٥)مليارم٣ ، ويضم محطة كهربائية تولد(٣٠٠)ميغا وات ويروي(١٣٨)ألف هكتاراً.

٨- **سدود مخطط لها**: وهي(سليفان وقيصر وكرزان وجزرة وهكاري وجوكاري ودوغانلي)على نهر دجلة و(ايرك واوزالشة والب اصلان)على نهر الفرات .

وهناك مشاريع أخرى تحاول تركيا تنفيذها وهي تدرس جدواها الاقتصادية والحصول على تمويل خارجي لتنفيذها ، لقد طرحت تركيا عدة مشاريع ومنها مقترح

لنقل مياه نهر الفرات إلى المناطق الصحراوية وسط الأناضول ، خاصة منطقة(كونيا)إذ أن عملية النقل هذه تمتد لمسافة(٧٠٠)كم من مدينة أورفا إلى كونيا ، ومن الممكن تطوير هذا المشروع لنقل المياه عبر هذه المسافة البعيدة ليشمل مناطق أخرى ، كما يحدث حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومشروع أنابيب السلام الذي يقضي ببيع المياه من انهار داخلية(سي حون و جي حون)إلى بلدان الخليج العربي وسوريا والأردن وإسرائيل عن طريق خطين من الأنابيب ، وهذا المشروع لم يلق حماسا بل واجه تحفظا من الدول العربية خوفا من تعرضها للضغط السياسي والاقتصادي في مصدر حيوي وهو المياه ، وعلى الرغم من المشروع يبدو إنسانيا واقتصاديا ويساهم في حل مشكلة حيوية في المنطقة إلا انه لا يأخذ حقوق الآخرين بالمياه ، أن مشروع(أنابيب السلام)التركي هو مشروع نظري حتى الآن تركيا طرحته ولم تجد حماسا لدى الدول العربية ، وهناك عدة أسباب وملابسات لذلك التحفظ وهي**(٢١)**:

١- إن المشروع يتضمن تزويد إسرائيل بالمياه ، والعرب في حالة حرب مستمرة معها .

٢- الاعتبارات السياسية إذ تمتلك تركيا المصادر الرئيسة لهذه المياه ، وتمسك وتتحكم بها وتستطيع الضغط على العرب من خلالها متى وأنى شاءت .

٣- تقوم تركيا ببيع هذه المياه للعرب ويتحمل العرب تكاليف بناء المشروع التي قدرتها المصادر بـ(٢١)مليار دولار لذلك تحفظت الدول العربية على المشروع وليس من السهل الموافقة عليه ، إلا إذا غيرت تركيا من شروطها وقدمت تسهيلات جيدة إلى الدول العربية . وهذا المشروع هو ذاته مشروع إسرائيلي الأصل والتخطيط طرح عام(١٩٧٤)من قبل المهندس الإسرائيلي(اليشع كالي)ومع أن المشروع بحسب الخطط الأولية والخرائط المعلنة لا يشمل إسرائيل ، إلا أن كل الدلائل تؤكد بأن إسرائيل تتمكن من الحصول على المياه التي تحتاجها من أسهام مادي ومما يؤكد النشاط الإسرائيلي في هذا المشروع الاجتماع الذي عقد بين(شمعون بيريز)وزير الخارجية الإسرائيلي ونظيره التركـي .

٤- عدم التعاون بشكل جدي مع العراق: انطوت العلاقات(العراقية – التركية)على فترات وئام طيلة المدة ما بين عامي(١٩٨٠ـــــ١٩٩٠)إذ اتسمت بعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام(١٩٨٠)والاتفاق الأمني عام(١٩٨٤) وكان العراق يتسلم

أكثر من(٣٠)مليار م٣ سنويا ، فضلا عن فترات الصراع في العلاقات بين عامي (١٩٩٠ـــــ٢٠٠٣)بسبب موقف تركيا الداعم والمساند للولايات المتحدة في حربها مع العراق عام(١٩٩١)فضلا عن تشجيع الحركات الانفصالية الكردية في شمال العراق لكن تحت المظلة الأمنية والوجود العسكري المباشر لها في تلك المنطقة من اجل إضعاف السلطة المركزية فيها ، كل ذلك دفع إلى تردي العلاقات بين العراق وتركيا . أما بعد عام(٢٠٠٣)نجد إن هناك تبدلا وتغيرا في العلاقة بينهما ومن مظاهر تحسن تلك العلاقة هو عقد اتفاقية زيادة نسبة المياه في نهر الفرات التي عقدت عام(٢٠٠٥)بعد زيارة وزير الموارد المائية العراقي ولقائه وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ، إذ صار الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للمياه ، فضلا عن زيادة نصيب العراق من المياه المتدفقة منها لرفد مشروع إعادة إحياء الاهوار في جنوب العراق ، بعد تعرضها للتجفيف في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وقد قامت وزارة الموارد المائية العراقية بترتيب صيغة الاتفاق بين الجانب العراقي والتركي في بادرة حسن نية من الجانب التركي في تحسين علاقات التعاون بين البلدين**(٢٢)**. لقد تم الاتفاق على أن تكون حصة العراق المائية هي(٢٧)مليار م٣ سنويا ، ولكن تركيا لم تلتزم بتلك الكمية وقامت فقط بإطلاق ثلث تلك الكمية من مياه فقط . أي أن الحاجة الفعلية لمقدار إيراد نهر الفرات هو(٥٠٠)م٣/ثا على مدار الساعة وهذا هو الحد الأدنى بينما تطلق تركيا الآن ما بين(٢٠٠)إلى(٢١٠)م٣/ثا فقط . إن استمرار تركيا في سياستها المائية القائمة على أساس الإملاء وليس على أساس الحوار والاتفاق مع العراق قد يكون من عوامل تردي بينهما ، فتركيا يمكن أن توظف الملف المائي لهدف سياسي في علاقاتها مع العراق ، ومثلما اثر(سد أتاتورك)في مستوى تدفق مياه الفرات إلى العراق ، فمن المنتظر أن يؤثر سد(ألي سو الجديد)بصورة سلبية في تدفق مياه دجلة ، مما ينعكس على العلاقات العراقية التركية مستقبلا ويدفع إلى نشوء صراعات جديدة تزيد من حدة الصراعات القديمة والقائمة بينهما .

العوامل المؤثرة في السياسة المائية التركية

تقسيم العوامل المؤثرة في رسم السياسة المائية التركية على مدى السنوات الماضية إلى:

١- **العوامل الداخلية** : **أ- حاجة تركيا إلى النفط العراقي** : يحتل العراق أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية اليونان وأرمينيا وقبرص في الفكر الاستراتيجي التركي ، بالنظر إلى أن العراق ينطوي على قضايا تشكل بمجملها مرتكزات إستراتيجية تسهم في صياغة وتوجيه السلوك التركي في تعامله مع العراق ، ومنها الفرص الاقتصادية المتاحة وخاصة في القطاع النفطي في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد التركي ومكامن الضعف النفطي لديها ، ففي ظل بروز المتغير الاقتصادي في صياغة القوة في العلاقات الدولية إلى جانب المتغير العسكري ، باتت قوة الدولة تقاس بناءً على ما تمتلكه من مكانة سوقية إلى جانب الريادة التكنولوجية ، وعليه يمكن القول أن العراق يمثل دولة ذات أهمية استثنائية لتركيا وخاصة في المجال النفطي ، وهي تدرك بان العراق يمتلك احتياطيا نفطيا كبيرا يبلغ حوالي(١١)٪من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد ، أي(١١٣)مليار برميل ، في حين يقدر قسم الطاقة الأمريكية بان الاحتياطي العراقي من النفط يبلغ(٢٢٠)مليار برميل ، وهذا ما جعل العراق محط أنظار جميع الدول وخصوصا تركيا التي بدأت تتنافس فيما بينها من اجل ضمان حصة بالنفط العراقي ، وبما أن تركيا تعد إلى جانب الكثير من الدول ومنها إسرائيل من البلدان الفقيرة نفطيا في الشرق الأوسط ، فان هذا إشارة إلى نقطة ضعف في عناصر قوتها، فالفاتورة النفطية لتركيا شكلت عبئا ماليا كبيرا على ميزانيتها ، ففي عقد التسعينيات من القرن الماضي وفي ظل وجود الحظر الاقتصادي على العراق ، كانت تلك الفاتورة عالية جدا ، إذ بلغت في عام(٢٠٠٦)(٢٩)مليار دولار ، ووصل استهلاكها من الغاز إلى(٣٠)مليار م٣ ، أي أن تركيا تستورد كل احتياجاتها من النفط والغاز ، وعليه فان العراق في الفكر الاستراتيجي التركي له أهمية كبيرة في تزويد تركيا بالنفط ، فضلا عن تخفيف العبء المالي نتيجة استيراد النفط من دول بعيدة عن تركيا مثل دول الخليج العربي**(٢٣)**. من اجل ذلك رفعت تركيا الكثير من الشعارات التي تنادي وتطالب من وراءها بمبادلة المياه بالنفط .

ب- الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها تركيا: وخاصة في منطقة جنوب شرق الأناضول التي يتشكل غالبية سكانها من الأكراد والطبقات الاجتماعية الفقيرة ،

لذلك وحسب الادعاءات التركية إن بناء سدود في تلك المنطقة وخاصة مشروع(الكاب)سوف يكون له دور في إنعاش المنطقة اقتصاديا ، ومن ضمن أولويات الأهداف التركية جعل هذه المنطقة(مخزن لقمح الشرق الأوسط)عن طريق إحياء وزراعة نحو(١٠)٪من مساحة تركيا ، كما أن له أهداف سياسية غير معلنة وهي إضعاف الحركات والنوايا الانفصالية الكردية ، ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب التركية ، لكن الذي حصل انه تم إجلاء حوالي(١٧٠)ألف مواطن من سكان المنطقة بسبب انغمار مناطقهم القديمة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية الكردية التي تؤيد وتأوي فيها جماعات حزب العمال الكردستاني(PKK)المحظور**(٢٤)**.وتوطين(١٢)مليون نسمة من حجم السكان يمثلون نسبة(١٨)٪ حسب تعداد عام(١٩٩٩)وبالتالي فالمشروع قد أقيم كمرحلة تكتيكية لإعطاء مجال للحكومة التركية لتثبيت سلطتها في منطقة جنوب شرق الأناضول ، وخنق الحركة الكردية في الوقت الذي عملت فيه على عقد اجتماعات في مدينة أورفا لمجموعة من البرلمانيين وأساتذة الجامعات ضمن حملاتها الانتخابية ، وأكدت في تلك الندوات على أهمية المشروع للأكراد ولأعمار المنطقة .

جـ- المشاكل الداخلية التي تعاني منها تركيا: وفي مقدمتها المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تمثلت بالصراع القائم على السلطة بين الأحزاب الدينية و العلمانية ، فضلاً على المشاكل الاقتصادية التي طفت على السطح مثل مشكلة سداد الديون الخارجية وظاهرة التضخم والعجز في الميزان التجاري وزيادة الإنفاق العسكري ، والمشكلات الاثنوغرافية وارتفاع نسبة البطالة والعاطلين عن العمل والهجرة خاصة بين شريحة الشباب وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة ، إن كل ذلك يجعل تركيا تعيش إشكالية داخلية وهذا بدوره سينعكس على سياسة تركيا المائية والهروب من حالة الصراع الداخلي ومحاولة تسويقها إلى الخارج وإشغال العالم بقضية المياه .

٢- **العوامل الخارجية** : **أ- القضية الكردية :** يحاول الأتراك ربط مسألة المياه بموضوع الأكراد ، فهم يرون بان المسالة الكردية أدت إلى تعقيد النزاعات المائية(العراقية – التركية)كما أن القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني(PKK)قد أصبحتا ذريعة للتدخل التركي في الشأن العراقي وتوغل القوات العسكرية التركية داخل

الأراضي العراقية لمسافة(٢٠)كم في عام(٢٠٠٦)فضلا عن قيام المدفعية التركية بضرب العديد من القرى الكردية (سنات وقسروك وتاخا وسندي)المتاخمة للحدود بين البلدين وتحشيد ما يقارب(١٤٠)ألف جندي تركي على حدودها مع العراق ، انتهاً بقرار البرلمان التركي بإمكانية دخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية وذلك في تشرين الأول من عام(٢٠٠٧)و التفويض الأخير من البرلمان إلى الحكومة عام(٢٠١٥)باستعمال القوة الجوية في ضرب معاقل حزب العمال الكردستاني(PKK)داخل الأراضي العراقية بحجة محاربة إرهاب الب(PKK)وإرهاب(داعش) ، كما أن وصول قيادات كردية إلى مراكز مهمة في الدولة العراقية وتصاعد الأهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات المد الكردي على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ، وانتماء بعضهم إلى حزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا ، قد جعل تركيا تشعر بالخطر وبالتالي من الممكن اتخاذ قرارات يمكن إن تسهم في صياغة وتوجيه مسار التعامل والعلاقات بين الدولتين بالاتجاه الذي تخشاه القوى والتيارات السياسية في تركيا ، خاصة إنها ترفض بشكل قطعي الهوية الكردية بمجملها وتحاول تحجيم دورهم خوفا من الدولة الكردية المستقبلية وبالتالي ضم أكراد تركيا إليها ، يضاف إلى ذلك رفض تركيا حتى الجلوس مع الأكراد ، وهذا ما كان بارزا للعيان على اثر رفض تركيا مشاركة أكراد العراق في الوفد المفاوض لحل أزمة حزب العمال الكردستاني عام (٢٠٠٧)**(٢٥)**. كل ذلك من شانه أن يؤثر في طبيعة العلاقات بين بغداد وأنقرة والتلويح بقطع تدفق مياه نهري دجلة والفرات إلى العراق ما لم يتم وضع حد لنشاطات الحزب وتوفير الملاذ الأمن له في إقليم كردستان .

ب- قضية كركوك : تعد تركيا كركوك جزءً اقتطع منها تحت ظروف قاهرة ، ولا بد من الحفاظ على وضعها الراهن في اقل تقدير يدفعها إلى ذلك : ١- وجود أقلية تركمانية(◆◆◆)لابد من تقديم الدعم لها . ٢- أهمية كركوك النفطية . ٣- التخوف من الطموحات الكردية بإقامة الدولة الكردية الكبرى ، بعد ضمان توفر المقوم الاقتصادي لها بانضمام كركوك النفطية إلى إقليم كردستان العراق .

وما زالت تركيا تصعد من مواقفها التدخلية في شؤون العراق الداخلية وهذا واضح من خلال قول الرئيس التركي رجب طيب اردوغان(أن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا سيطر الأكراد على كركوك) ، وأكد أن هناك جهودا تبذل من قبل الأكراد لتغيير التكوين السكاني لكركوك قبل إجراء الاستفتاء فيها ، وكذلك رفض تركيا وبشكل صريح المادة (١٤٠)من الدستور العراقي الخاصة بالمدينة ، بل اعتبرت كركوك خطا احمر للمصالح التركية وتهديدا للأمن القومي التركي ، وأبدت استعدادا للتدخل العسكري دفاعا عن الأقلية التركمانية فيها واستمرار دعمها للجبهة التركمانية العراقية**(٢٦)**.وفي عام(٢٠٠٧)استضاف معهد الإستراتيجية التركي في أنقرة مؤتمر(كركوك/٢٠٠٧)وقد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى عراقيين من كل الطوائف والاثنيات باستثناء الأكراد ، وأعرب القادة الكرد والحكومة العراقية عن شجبهم للمؤتمر بوصفه تدخلا لامبرر له في شؤون العراق الداخلية ، فضلا عن تدخلات تركيا لتأجيل الاستفتاء في كركوك وتعديل المادة(١٤٠)**(٢٧)**.أن قضية كركوك ومطالبة الأتراك بها مرارا وتكرارا يمكن إن يشكل باب للصراع وتأزم العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين العراقية والتركية ولجوء تركيا إلى قضية المياه لتسوية تلك الأزمة وفرض شروطها القاسية على الحكومة العراقية .

جـ - علاقة تركيا بإسرائيل : على الرغم من أن علاقة تركيا بإسرائيل شهدت فتورا في الآونة الأخيرة(بعد حادثة أسطول الحرية)(◆◆◆◆)إلا إن ذلك لا يعني أن تركيا ترغب في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بشكل نهائي ، بل أن معظم المشاريع المائية التي تنفذها تركيا حاليا تتم بمساعدة الخبراء والمهندسين الإسرائيليين ، كما أن حرص تركيا على استعمال المياه لتحقيق مكاسب(سياسية- إقليمية) أتاح لها إنشاء علاقة خاصة مع إسرائيل للخروج من تناقضاتها كدولة(مشرقية- إسلامية-غربية)نتيجة لتكوينها المزدوج ، وقد ظهرت هذه العلاقة بشكل واضح في:

١- العلاقة المائية بين(تركيا-وإسرائيل)هي بديل للاتفاقيات مع سوريا والعراق بخصوص تقاسم المياه.

٢- ربط تركيا لمشاكلها مع الأكراد بالسلام في المنطقة عموما فالمفهوم التركي للاقتصاد مرتبط إلى حد كبير بالمشاكل الأمنية عموما ، فمشروع أنابيب السلام على سبيل المثال يجسد هذا المفهوم .

٣- تعد تركيا انه من الضروري الحفاظ على العلاقات الطيبة بإسرائيل بسبب المنافع التي تأمل الحصول عليها من واشنطن ، فضلاً على إن العلاقة الثلاثية أكثر ضرورة بالنسبة لأنقرة إزاء مجموعات الضغط ، إذ الأتراك اضعف من منافسيهم اليونانيين والأرمن وحيث اللوبي اليهودي يعمل إلى حد ما لحساب تركيا**(٢٨)**. إن مشروع تركيا الأروائي الكبير الذي يقع في القسم الجنوبي الشرقي من البلاد يظهر الدور الإسرائيلي فيه من خلال التعاون الزراعي وتقديم القروض وتكنولوجيا الري وتنقية المياه المالحة ناهيك عن التخطيط لإقامة منطقة صناعية في جنوب شرق الأناضول ، تشترك فيها تركيا وإسرائيل والولايات الأمريكية . فلا احد يستطيع إن ينكر إن لإسرائيل أطماع قديمة بنهر الفرات وفي سبيل تحقيق ذلك سعت إلى دعم إسرائيل لمشاريع الري التركية ودعمها الشديد لفكرة بيع المياه ونقله وطرح مشروع المياه والشرق الأوسط الكبير . إن هذه المشاريع بقدر ما تخدم إسرائيل وتوفر لها ما تحتاج إليه من المياه ، فإنها تحقق في الوقت ذاته المكانة الجديدة لتركيا ودورها في (الشرق الأوسط الكبير)في مختلف المجالات وبشكل خاص في مجال المياه**(٢٩)**.

د – تقوية الدور الإقليمي لتركيا : نظرا لتنامي الطابع الإسلامي للسياسات التركية اثر النصر الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر(٢٠٠٢)و(٢٠٠٨)وصولا إلى الرئاسة التركية عام (٢٠١٤)وتبني أنقرة أخيرا دبلوماسية أكثر انفتاحا وايجابية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط ، فضلا على أن المجتمع التركي بأغلبيته يعتنق الدين الإسلامي ، يبدو أن تركيا أصبحت أخيرا في وضع يمكنها من تقديم نفسها كنموذج للدولة الإسلامية الديمقراطية الموالية للغرب ، والتي قد تحذو حذوها الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وسائر دول العالم الإسلامي بوجه عام ، ففي العديد من التصريحات التي أدلى بها المسئولون الأتراك ، فان الرؤية التركية تصر على أن(تركيا تشعر بمسؤولية الإسهام في تحقيق مستقبل مزدهر لمنطقة الشرق الأوسط)**(٣٠)**. وقد بينت هذه الرؤية انه نظرا لما

تمتلكه تركيا من موروث ثقافي فريد التنوع وخبرة واسعة في الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الأطراف ، فان تركيا في وضع يمكنها من الإسهام في تنشيط دينامكية التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة في محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وإنهاء قضية حزب العمال الكردستاني ، واعتبرت تركيا المياه إحدى تلك الأدوات التي تتحرك ضمن إطارها لتحقيق بعض المنجزات الدبلوماسية التي تراها ضرورية لتقوية موقعها السياسي وقيادة العالم الإسلامي حسب الرؤية التركية المعاصرة ، ففي حديث(شمعون بيريز)وزير خارجية إسرائيل عام(١٩٩٥)ما نصه(إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد عناصرها الرئيسة النفط السعودي+المياه التركية+ الأيدي العاملة المصرية+العقول ألاسرائيلة**(٣١)** .

السياسة المائية التركية وموقف القانوني الدولي منها(٣٢)

سبق العراق دول حوضي نهري دجلة والفرات في استعمال أكبر كمية من مياههما ، وتعد تركيا أخر المستفيدين في تاريخ استعمال مياه النهرين ، وتعرف اللوائح القانونية التي وضعت لتنظيم استعمالات الأنهار الدولية في الإغراض الملاحية ، بأن النهر الدولي هو(النهر الصالح للملاحة الذي يفصل أو يخترق عدة دول)(٣٣).أي أن المعيار الأساسي لكون النهر دولياً يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر وهذا ما يجعل نهري دجلة والفرات انهارا دولية كونها تمر بدول تركيا وسوريا والعراق ومن القواعد التي وردت في معظم المعاهدات هي حرية الدول في استعمال المياه التي تمر عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي وضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثر على مجرى النهر و إجراء التفاوض إذا كان من المحتمل أن يتسبب المشاريع ضرراً لدولة أخرى ، وهذه القواعد لم تراعيها تركيا عند قيامها بتنفيذ المشاريع والسدود الاروائية على نهري دجلة والفرات .

أن القواعد القانونية نصت أيضاً على حق كل دولة متشاطئة على نهر دولي بنصيب عادل ومعقول من مياهه وأوجبت على الدول المتشاطئة اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمكافحة ومنع تلوث مياه النهر وحل المنازعات بالطرق السلمية ، من جانب أخر رسخت أهم القواعد العرفية في مجال استعمال المجاري المائية الدولية باتجاه تحريم دولة

المجرى المائي الدولي إجراء أية تغييرات على المجرى من شأنها أن تؤثر في حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها ، إلا بعد إبرام اتفاق معها وكذلك تمتع الدول المتشاطئة بحق استعمال المجرى المائي على أساس المساواة التامة في الحقوق . أن واقع الحال يشير إلى أن الجانب التركي من خلال إقامة السدود والمشاريع الإروائية ، فأنه يرتكب مخالفة قانونية لجميع القواعد القانونية الموضوعة بشأن تنظيم المياه الدولية ، إذ سيؤدي ذلك إلى فقدان كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات تقدر بنسبة(٥٣)٪كما أشرنا سابقاً ، لقداعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استعمال المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية في(١٩٩٧/٥/٢١)ونصت على واجب دولة (المجري المائي)في عدم التسبب بضرر لدولة أو دول المجرى المائي الأخرى وفي حالة قيامها بتنفيذ نشاطات قد تلحق الضرر لابد(لدولة المجرى المائي)من إجراء تفاهمات وعقد اتفاقيات بشأن تلك النشاطات وأوجبت حل النزاعات بالطرق السلمية وتبعاً لذلك يعرف القانون الدولي النهر الدولي(بأنه المجرى الذي يمر بدول مختلفة ، والذي يمثل شبكة المياه السطحية والجوفية التي تكون بحكم علاقة هذه الدول الطبيعية بعضها بالبعض الأخر كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة)وفي هذا الصدد يبين القانون الدولي ، المؤلف من(٣٣)مادة المتعلق باستثمار مياه الأنهار الدولية ، هذا القانون جاء بعد حصيلة الكثير من المؤتمرات الدولية بدأ من أول نص في هذا المجال الذي يعود إلى الثورة الفرنسية عام(١٧٩٢)ثم القواعد الصادرة عن رابطة القانون الدولي عام(١٩٦٦)وأعقبها مؤتمر ستوكهولم عام(١٩٧٢)برعاية الأمم المتحدة ، وقد أخذت تلك التطورات الوقت الكافي لتنضج بشكل قانون جرى توزيعه على جميع الدول الأعضاء في الجلسة رقم(٢٢٣١)في(١٩٩١/٦/٢٧)ثم ترك لعام(١٩٩٣)لإبداء الملاحظات واعتمدته لجنة القانون الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار(٤٦)في(١٩٩٤/٧/٢٢) بوصفه قانوناً ينظم استعمال المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية بعد إضافة مادة تتعلق بحل النزاعات على المياه ، ومن القانون الدولي السابق نذكر بعض المواد التي تنطبق على الموقف التركي الحالي ، تؤكد المادة (٣)على ضرورة عدم ألحاق الضرر بأي دولة من دول المجرى المائي ، ومن ثم لا يجوز الانتفاع المنفرد ، بل لابد أن يكون هناك انتفاع منصف ومعقول ومقبول من مياه النهر بين الدول المتشاطئة ، وفي ضوء هذه

المادة اتضح من سياق البحث أن كل من العراق وسوريا به حاجة ماسه إلى مياه نهري دجلة والفرات في حين أن تركيا لا تحتاج سواء إلى(٥)٪من مياههما ، وتشير المادة(١١)إلى آلية التعاون بشأن التدابير المزمع إقامتها (تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها البعض بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى الدولي المائي)إما المادة(٢٢)تنص(قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها آثر ضار ذو شأن على دول آخري من دولة المجرى المائي ، عليها أن توجه إلى تلك الدولة إخطاراً بذلك في الوقت المناسب ، ويكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة ، بما في ذلك نتائج أي عمليه لتقييم الأثر البيئي)وفي مقابل ذلك نرى أن تركيا لم توجه أي إخطار إلى العراق بشأن التدابير التي إقامتها فعلاً على نهري دجلة والفرات ، ومن ثم لم تتوفر لدى الجهات العراقية ذات الصلة الوقت الكافي لتقدير الإضرار المترتبة على أنشاء سدودها على الأنهار وتنص المادة(٣٣)من القانون الدولي للأنهار الدولية على ضرورة تسوية المنازعات بين دول المجرى المائي الدولي بشكل سليم حتى يتم التوصل إلى حلول منصفة وعادلة ، أما الموقف العربي ممثلا بالجامعة العربية ، التي كان لها موقف واضح عن الأبعاد السياسية والقانونية لموضوع الموارد المائية العربية لاسيما السياسة المائية التركية فقد عرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته(٩٨)فصدر القرار رقم(٥٢٣٣)في (١٩٩٢/٩/١٣)الذي نص على(الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية ، وخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات ومساندة جهود الدولتين في التوصل مع تركيا إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين انطلاقاً من حرص الدول العربية على تعزيز العلاقات والروابط التاريخية بين تركيا الدول العربية).

المبحث الثاني

الأمن الغذائي العراقي في ظل السياسة المائية التركية

يقع العراق في منطقة جافة إلى شبه جافة ، فالمعدل السنوي للإمطار لا يزيد عن(٢٠٠)ملم وان نصف مساحة العراق تقريباً منطقة صحراوية لا يزيد التساقط المطري فيها عن(٥٠)ملم/السنة ويستفاد معظم وما تبقى من العراق من تساقط يتراوح بين(١٥٠–

٤٥٠)ملم/السنة عدا بعض المناطق الجبلية المحدودة في الشمال الشرقي من العراق التي قد يصل فيها التساقط إلى(١٠٠٠)ملم/سنة ، إن أسلوب الري السطحي يستخدم على نحو واسع وبنسبة أكثر من(٩٥)٪من المساحات المروية اقل من(٥)٪من المساحات المروية مغطاة بنظم الري بالرش والتنقيط ، استنادا إلى ما تقدم ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الإمطار والثلوج التي تتساقط في أحواض الأنهر الرئيسة(دجلة والفرات) وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات المقامة في أعالي الأنهر المشتركة لاسيما في تركيا.

يعد الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة في العراق ، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية ، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية ، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبح العراق يستورد حوالي نصف احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسة ، وقد ازداد الاهتمام بتوفير احتياجاته من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام(٢٠٠٨) . يعني مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولي(الفاو)(توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة في إي زمان ومكان)ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً ، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي بحسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة ، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية ، إذ تتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في العراق ، تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشحة الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية ، كما يعاني القطاع الزراعي من(فجوة تكنولوجية)تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية ، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب محافظات العراق ، لقد أشار احد التقارير التي صدرت عن منظمة الأغذية والزراعة العالمية(الفاو)الذي نشر في عام(٢٠٠٤)إلى دور المياه في الأمن الغذائي للسنوات المقبلة ، وان هناك حاجة ماسة إلى

زيادة الإنتاج الغذائي على مستوى العالم ، وينبغي على جميع الدول وضع برامج وطنية عملية مستديمة للتغلب على هذه المشكلة ، ويخلص التقرير إلى إن زيادة الغذاء في العالم حتى عام(٢٠٣٠)يمكن تأمينها بنسبة(٧٠-٨٠)٪من الزراعة المروية ، وفقط(٢٠-٣٠)٪من الزراعة الديمية ، مما سيجعل الطلب على المياه يتزايد إضعاف مضاعفة **(٣٤)**.
لقد أثرت السياسة المائية التركية على الأمن الغذائي العراقي من جوانب متعددة ، يمكن إجمالها بالاتي :

١-انخفاض إيرادات العراق من المياه : تشير أكثر التقارير التركية إلى إن إجمالي الإيراد السنوي لنهر الفرات يبلغ بحدود(٦,٣٥)مليار م٣، بينما تبلغ أهداف الاستهلاك لكل من تركيا وسوريا والعراق نحو(٥٣)مليار م٣ وبأن إجمالي الإيراد السنوي لنهر دجلة يبلغ حوالي(٧,٤٨)مليار م٣ أي إن مجموع إيراد النهرين تبلغ(٨٤)مليار م٣ سنويا ومجموع أهداف الاستهلاك تبلغ(٥,١٠٧)مليار م٣ سنويا، أي بعجز قدره(٥,٢٣)مليار م٣ سنويا إلى جانب ذلك فان المشاريع التي أنشأتها تركيا سوف تتيح لها أكثر من(١٠٠)مليار م٣ من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة في النهرين وبحدود(٤٠-٥٠٪)من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة ، وبحدود(٥,١٧ – ٣٤)٪ من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات ، كما انه سيتضاعف المستهلك من مياه الفرات عندما تستكمل كافة مشاريعها وعندها سيتم التحكم بنسبة(٨٠)٪من مياه الفرات**(٣٥)**.إن هذه الموارد المائية المتوفرة لتركيا تغطي جميع احتياجاتها بدليل ما تعرضه من بيع كميات من المياه إلى باقي الدول ، وهذا ما أقدمت عليه فعلا من بيعها (٥٠٠)مليون م٣ من المياه إلى إسرائيل**(٣٦)**.إن كمية المياه التي تطلقها تركيا عبر نهري دجلة والفرات لا تزيد عن(٢٧)مليار م٣ سنويا لكل من سوريا والعراق وهذا بدوره سينعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعراق ، لأنه يستأثر بالحصة المائية الأخيرة(دولة المصب)وهذا ما حصل فعلا في عامي(١٩٧٤و١٩٧٥)عندما بدأت تركيا بالتزامن مع سوريا بملء خزان سد(كيبان) والطبقة معا ، إذ لم يستلم العراق في حينها من مياه نهر الفرات إلا ما يقارب (٩)مليار م٣ سنويا ، وقد قدرت الأضرار التي لحقت بالزراعة والبساتين في وقتها بنحو(٧٠)٪وان هذه الحصة لم تكن تكفي للزراعة وتغطية الاستعمالات الأخرى ،

مما اثر على ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية ، وسببت في حصول كارثة للمواطنين من سكنة حوض الفرات البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة وزادت الهجرة من الريف إلى المدينة بأكثر من(٤٠)٪. وبرزت المشكلة مرة أخرى عندما اتخذت الحكومة التركية قرارا بقطع مياه نهر الفرات مدة شهر واحد في تشرين الأول عام(١٩٩٠)لملء(سد أتاتورك)ولم تنجح الضغوط والرفض العراقي لهذا القرار المنفرد والتعسفي لتقليل مدة القطع ، ومضت في تنفيذ خطتها واعتبرتها شاناً داخليا لا يحق للأطراف الأخرى بيان الرأي أو المشورة فيه ، ويعد العراق أول وأكثر المستهلكين لمياه نهري دجلة والفرات وهو يقوم بإرواء أكثر من (٥,٣)مليون هكتاراً من الأراضي الزراعية منها(٤,١)مليون هكتاراً ضمن حوض الفرات ، بينما لا تروي تركيا في حوض الفرات حاليا سوى مساحات لا تتجاوز(٣٧)ألف هكتاراً ، أن نصيب الفلاح العراقي السنوي من المياه المستخدمة للأغراض الزراعية يصل إلى(٢٤٠٠ م٣/فرد/سنة)بحسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، في حين أن نصيب الفلاح السوري والمصري والسوداني والليبي يتراوح بين(٥٠٠-١٠٠٠)م٣/فرد/سنة إما في لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية تقل عن(٥٠٠)م٣/فرد/سنة وعليه فان الزراعة في العراق هي تعد المستهلك الأكبر للمياه ، ومع ازدياد الطلب على الاستعمالات الأخرى خاصة المنزلية ، فان نصيب القطاع الزراعي المروي سينخفض مع مرور الزمن مما سينعكس سلبا على تلبية احتياجات السكان الغذائية**(٣٧)**. جدول(٢).

جدول(٢) تطور الموازنة المائية ونسبة الملوحة في العراق

الاحتياجات المائية (الزراعية ، الصحية ، الشرب) (مليار متر مكعب/سنة)	عام(٢٠٠٧)	عام(٢٠١٥)
	٥٠	٧٦.٩٥٦
الموارد المائية المتاحة(مليار متر مكعب/سنة)	٧٧.٤٤	٤٣.٩٣
الموازنة المائية(مليار متر مكعب/سنة)	٢٧.٤٤ فائض	٣٣.٠٣٢ عجز

المصدر: **شبكة الانترنيت** ، سلام إبراهيم عطوف كبة ، المياه في العراق الواقع والمعالجات .

فبعد أن كان العراق يصدر القمح والشعير والرز والتمور إلى أوربا ، أصبح الآن مستوردا رئيسا للحبوب والمواد الغذائية ، بعد التراجع الحاد في الإنتاج الزراعي

وتعاظم الطلب على المواد الغذائية ، متزامنا مع نمو سكاني يصل إلى(٣)٪الأمر الذي انعكس على اتساع الفجوة الغذائية ، إن انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسات ذلك على دخول الفلاحين الأمر الذي سيدفعهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة من الريف إلى المدينة ، وهذا يعني أن نقص إمدادات المياه سوف يكون لها تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة ، أن نقص إمدادات مياه نهر الفرات ساهم بإخراج(٤٠)٪من الأراضي الزراعية أي نحو(١,٣)مليون دونما ، فتقلصت المساحة المزروعة في موسم الشتاء إذ انحصرت بحدود(٢,٨)مليون دونما وفي الصيف نحو(٨٠٠)ألف دونما ، إن نقص كميات المياه يعني إخراج مساحات زراعية من الإنتاج فنقص مليار م٣ من نهر الفرات يؤدي إلى نقص(٢٦٠)ألف دونما من الأراضي المروية**(٣٨)**. إن سعي تركيا المستمر لبناء المشاريع المائية العملاقة في حوض الفرات ، يضاف لها الفقدان بسبب التبخر، لتصبح كميات المياه التي تعبر الحدود التركية السورية بحدود(١٣)مليارم٣ ، أي إن حصة العراق وسوريا ستكون(١٣)مليارم٣ فقط ، وبعد أن تأخذ سوريا حاجتها من تلك المياه التي تقدر بـ(٥,١١)مليار م٣ سنويا ، والمتبقي سيكون من حصة العراق وهذا يعني تخفيض المساحة المزروعة في العراق إلى حوالي(٧٥)٪ ، شكل(١) .

شكل(١) يمثل المعدل العام لواردات نهر الفرات(مليار م٣)في موقع مؤخرة سدة

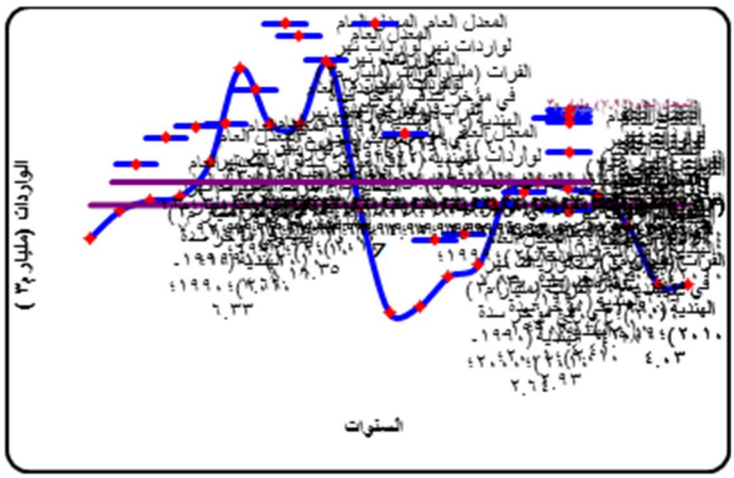

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ،المركز الوطني لإدارة الموارد المائية ، قسم السيطرة على المياه ، سجلات تصاريف نهر الفرات للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

٢- **زيادة نسبة ملوحة المياه** : أن المشاريع الإروائية المخطط لها تحتاج إلى مبازل للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وأن مصبات هذه المبازل سترجع على نهري الفرات ودجلة بشكل اقل مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة على طول مسار مياه النهرين ، فهما يحملان حوالي(١٠)ملايين طن من الأملاح سنويا ، بسبب المرتجعات المائية والبالغة نسبتها(٣٠)٪في تركيا و(٢٠-٣٠)٪في سوريا ، وأشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة الملوحة قد تصل إلى(٥,٥)٪أو أكثر في مياه الفرات بعد دخوله سوريا ، بل إنها وصلت في مدينة السماوه الواقعة جنوب العراق إلى(٣٥٠٠)جزء لكل مليون جزء وهي نسبة مرتفعة جدا ، مع العلم إن نسبة الملوحة المقبولة في المياه الاروائية ينبغي أن تكون بحدود لا تزيد عن(٥,١)٪لأغراض الري الجيد ، لهذه النسب المرتفعة من المياه المالحة أثارها السيئة على الأراضي والإنتاج الزراعي مع ظهور بوادر الأراضي السبخة والبور**(٣٩)**.

٣- **ارتفاع ملوحة التربة** : لاسيما الأقسام الوسطى والجنوبية من العراق إذ تعد من اشد المناطق تأثراً بالملوحة ، وفي هذا الصدد تشير الأرقام أن(٧٥)٪من الأراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة**(٤٠)**. الأمر الذي يؤدي في حال استمرارها إلى زيادة مساحة الأراضي المتصحرة التي تبلغ (١٦٧)ألف/كم٢ بـ(٣٨)٪من المساحة الكلية للعراق تضاف إليها المساحة المهددة بالتصحر والبالغة (٢٣٨)ألف/كم٢. بنسبة(٥٤,٧)٪من مساحة العراق وعند جمع النسبتين**(٤١)**. ستكون بحدود(٩٣)٪ من مساحة العراق متصحرة ، وقد أكدت دراسات عمليه أجريت في محطات تجريبية في مدينة عانه ومشروع الدجيل ومشروع الدملج ، أن زيادة ملوحة التربة من(٤)إلى(١٤)جزء بالمليون تخفض إنتاجية الحقل الزراعي بـ(٦٠)٪**(٤٢)**. ناهيك عن قلة كميات الغرين والطمي التي تحملها مياه النهرين سواء أكانت في مواسم الفيضانات التي أمست نادرة الحدوث ، أم نتيجة لقلة كميات مياه الري لقلة المياه الواصلة إلى العراق ما يؤدي إلى قلة خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر .

٤- **التصحر** : هو تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية وشحة المياه والنشاطات البشرية المختلفة ، وهو

مظهر من مظاهر التدهور السريع للأنظمة البيئية ، أي حدوث خلل وتغير سلبي في التوازن الطبيعي والبيولوجي للتربة نتيجة نشاطات وضغوطات شديدة على الأراضي الحساسة أو تدهور الأنظمة البيئية جراء تأثير صدمات التغير المناخي في النظم الجافة وشبه الجافة من جهة ، والاستغلال المفرط من جهة أخرى وهي عملية هدم وتدمير للطاقة الحيوية للأرض واستنزاف قدراتها الإنتاجية وهذه بحد ذاتها مشكلة بيئية خطيرة لا يمكن تجاهلها ، وتساعد مجموعة من العوامل المتداخلة الطبيعية والبشرية في تفاقم هذه الظاهرة ، وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أن مساحات الصحارى في العراق في تزايد مستمر، والمناطق التي تبرز فيها ظاهرة التصحر هي مناطق غرب الفرات والأراضي الهامشية التي تستقبل اقل من(٢٥٠)ملم مطرا سنويا وخاصة التي تحضر للزراعة(تحرث)إذ تتعرى هذه الترب هوائيا في الغالب عند عدم تساقط الأمطار وتتحول إلى أراضي جرداء وذات ترب فقيرة ومعرضة لزحف الكثبان الرملية ، ويبرز تأثير التصحر على الأمن الغذائي من خلال التهام هذه الكارثة لآلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة**(٤٣)**.ويعد العراق احد البلدان الذي يعاني من مشكلة الكثبان الرملية المتحركة إذ تقدر نسبة المساحات المتأثرة بالكثبان الرملية بحوالي (٣٠,٦)٪من مساحة العراق وتمتد بشكل حزام من مدينة بيجي إلى الجنوب الغربي مرورا بسهل وادي الرافدين وبعرض يتراوح من(٥-٢٥)كم**(٤٤)**. وهناك أسباب للتصحر في العراق ، لكن السبب الأعمق تأثيرا هو شحة المياه ، فقد ترك تأثيره الواضح على الأراضي الزراعة ، وتحول نطاق واسع منها إلى أراضي قفر متصحرة ، وقد ازدادت المساحات المتصحرة في العراق حتى وصلت إلى حوالي(٥٠)٪من مجموع المساحات الزراعية في العراق ، ويبين الجدول(٣)المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في بعض الدول العربية ومن ضمنها العراق .

جدول(٣)

المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية عام(٢٠٠٧)

الإقليم	المساحة المتصحرة(١٠٠٠)كم٢	المساحة المهددة بالتصحر (١٠٠٠)كم٢
(١)المغرب العربي	٤٢٧٤	٨٠٠.١
(٢)حوض النيل والقرن الإفريقي	١٨٩٧	٢٢١.١
(٣)المشرق العربي(بضمه العراق)	٢٥٩	٣٥٧
(٤)شبه الجزيرة العربية	٩٧٠.١	٩٧٣
المجموع	٨٦٠.٨	٥٥٩.٣

(١) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، وموريتانيا .

(٢)جيبوتي ،السودان ،الصومال، مصر .

(٣)الأردن ،سوريا ،العراق ،فلسطين ،لبنان .

(٤) الإمارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، اليمن .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام ٢٠٠٨ .

٥- **التلوث المياه**: إن استعمال الري في أراض زراعية جديدة لابد وأن يرافقه استعمال كبير للأسمدة والمبيدات التي بدورها ستذهب إلى المبازل وتصب في الأنهار وتؤدي إلى تلوثها ، ناهيك عن زيادة النشاط البشري لهذه المواقع ورمي المخلفات الثقيلة جراء الاستهلاكيات المدنية أو الصناعية سيؤدي إلى مزيد من التلوث في هذه الأنهر ، ستتسبب في هلاك الحياة المائية وتقليل الأوكسجين ، وهذا سيجعل التصريف المطلق من الخزان تحتوي على كمية قليلة من الأوكسجين ، أن ورود المياه بنوعية رديئة سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على مجمل الكائنات الحية (الإنسان ،المزروعات ،الحيوانات)ويؤثر بدوره في الإنتاج الغذائي من خلال تأثيره في معدلات الإنتاج الزراعي وضعف مقاومتها للأمراض النباتية ، ويضعف قدرة الحيوانات على الإنجاب وقد يصيبها بالعقم ، كما تتعرض الأسماك والأحياء المائية للتدهور في كثير من مناطق العالم نتيجة شدة التلوث المائي ،إضافة إلى حظر صيدها ، واستعمالها

للغذاء لما تحمله من مخاطر على صحة الإنسان ، ففي السويد مثلاً صدر قرار يحرم صيد الأسماك من(٤٠)نهر وبحيرة بعد أن ثبت تمركز مركبات الزئبق في أجسامها بدرجة تمثل خطرا بالغا على صحة الإنسان. كما يحدث التلوث اضطرابا في تجارة المواد الغذائية ،إذ يمتنع السكان أو الدول عن استعمال أو استيراد المواد الغذائية من المناطق التي تتعرض لحوادث التلوث الخطيرة(٤٥).إن تراجع الإيراد السنوي من الأنهار العراقية أدى إلى تفاقم مشكلات التلوث لان قلة التصريف النهري يجعل الأنهار عاجزة من تنقية مياهها من التلوث ، وهذا ما يحصل في الأراضي التركية إذ تلقى المياه مباشرة إلى الأنهار قبل تدويرها وتخليصها من الملوثات التي من أخطرها فضلات الوقود والزيوت والمخلفات البشرية والصناعية ، إذ ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار(٦٧)٪في مياه نهر الفرات ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية ، فقد أشار احد التقارير التي نشرها البنك الدولي إلى انتشار عدد من الأمراض الجلدية والباطنية ، مثل الكوليرا في حوض نهري البليخ والخابور روافد نهري الفرات في سوريا جراء وقوع العديد من المنشآت الصناعية قرب مجاري النهرين قبل دخولهما إلى العراق ، وبما أن هذه المياه تستخدم لأغراض الري فمن المؤكد إنها تنقل معها الأمراض إلى الإنسان والحيوان وتصبح المحاصيل ملوثة .

٦- **جفاف الاهوار**: تشكل الاهوار العراقية اكبر نظام بيئي للمسطحات المائية في منطقة الشرق الأوسط ، لما لها من أهمية بيئية واجتماعية وثقافية ، لقد قدرت التقارير الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بخصوص تقييم الحالة البيئية في العراق ، إن مشكلة دمار الاهوار واحدة من أهم المشاكل البيئية التي تواجه العراق خلال السنوات الأخيرة إذ تعد الاهوار خزانات طبيعية للمياه فبلغت سعتها في موسم الفيضان بين(٢٠–٣٠)مليارم٣ وفي موسم الصيهود بين(١٠–١٥)مليار م٣ وأدت عمليات التجفيف إلى تقليص مساحة الاهوار التي كانت تمتد بين (١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠)كم٢ خلال السبعينيات إلى اقل من(٢٠٠٠)كم٢ خلال السنوات الأخيرة . لقد تلاشت الاهوار المركزية و اهوار الحمار بنسبة(٩٧)٪وتحولت أراضيها إلى أراضي جرداء مغطاة بقشرة ملحية ، شكل(٢).

شكل(٢)

التغيرات التي طرأت على الاهوار العراقية

الاهوار في عام(١٩٩٥)بعد التجفيف الاهوار في عام(٢٠٠٠)قبل التجفيف

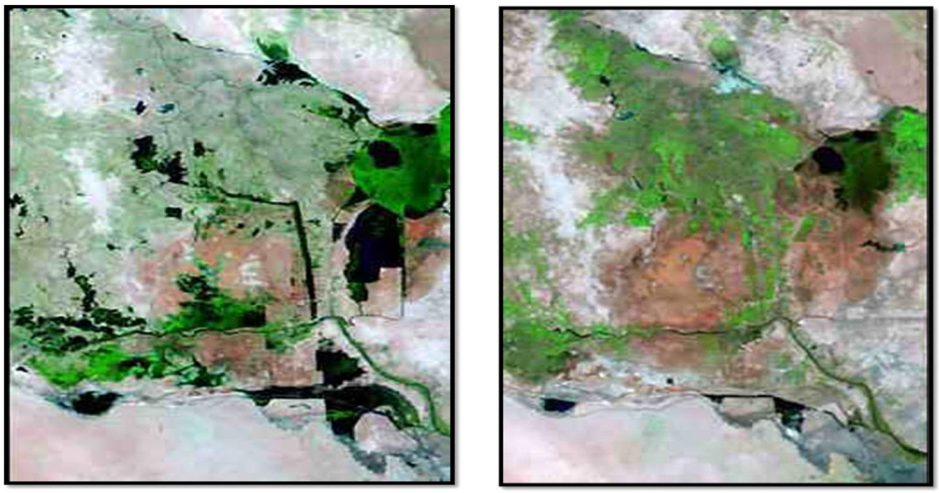

المصدر : شبكة الانترنيت ، سلام إبراهيم عطوف كبة ، عراق التنمية المستدامة .

وخسر العراق الكثير من جراء ذلك التجفيف ، وهو ما عمل على تهديد الأمن الغذائي لسكان تلك المناطق ، لقد شمل ذلك التهديد الثروة الحيوانية والسمكية وصيد الطيور وإنتاج القصب وصناعة القوارب والحرف اليدوية التي يعود تاريخها إلى الحضارة السومرية ، وتعرضت الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار والجاموس لخسائر فادحة قدرت نسبتها(٥٠)٪من الأبقار و(٧٠)٪من الجاموس وفي بداية عام(٢٠٠٨)وضعت وزارة الموارد المائية العراقية خطة لإنعاش(٧٠)٪من الأهوار، ألا إنها لم تستطيع تنفيذ ذلك بسبب النقص الشديد في كميات المياه ، فكما هو معروف أن كمية المياه في الأهوار تعتمد على كمية المياه الفائضة من نهري دجلة والفرات ناهيك عن ارتفاع نسبة الأملاح في مياه الاهوار، فالمعدل الطبيعي هو(٧٥٥)ملم/لتر ، إلا إنها وصلت في هوري(المسحب والصلال)في البصرة إلى(٥١٤٥)ملم/لتر(وهناك نسب عالية جدا بدأت تظهر في الآونة الأخيرة في الاهوار بسبب المد الملحي الناتج عن شحة المياه وقلة تساقط الأمطار الذي وصل إلى اقل من(٢٥٠)ملم(٤٦).

شكلت الاهوار وعلى مدى مئات السنين مصدر إستراتيجي من مصادر توفير الغذاء لآلاف الأشخاص ليس في مناطق جنوب العراق فقط وإنما شمل مناطق ابعد من ذلك ، فهي ذات ثراء غذائي متميز إذ تتوافر فيها أنواع كثيرة من الأسماك والطيور فهناك أكثر من(٣٠٠)نوعا من الطيور تعتمد على الاهوار ، يعتقد بعض الخبراء أن (٢٥٠)نوعا منها عادت تعيش في الأهوار الآن ، بعدد يصل في مواسم الهجرة إلى مليوني طائر من مختلف الأنواع وتعيش في أكثر من(٥٠)مستوطنة في الأهوار وحدها ، وكانت الاهوار موطن عدد من سلالات الحيوانات النادرة مثل طائر(الزقة المائي) الأفريقي ، وهدد التجفيف أكثر من(٦٠)نوعا من الطيور المحلية والمهاجرة بالانقراض ، وتناقص عدد الطيور ليصل حاليا إلى نحو نصف مليون طائر أثر على سوق الطيور في المنطقة الذي كان يبيع يوميا أكثر من ألفي كيلو غرام من الطيور ليرتضي الآن بنحو مائة كغم فقط**(٤٧)**.وكذلك الحال بالنسبة للأسماك إذ تعد الأهوار موطن مهم لبعض الأسماك(كالصبور والزبيدي والروبيان)التي تهاجر خلال دورة حياتها خارج حدود العراق إلى مياه الخليج العربي . لقد وصلت كميات السمك التي كانت يتم اصطيادها من هذه المناطق إلى(١٠٠)ألف طن سنويا ، كما كانت توجد بها مناطق تصلح لبناء مصايد للأسماك تكفي منطقة الخليج العربي**(٤٨)**.ومن هنا تتضح أهمية بقاء هذه المنطقة مزودة بمياه الأنهار التي تغذيها وخاصة في فترة الزيادة السنوية (الفيضانات)والتي تعد أساسية لدعم التنوع الإحيائي وبيئة المناطق المائية وبالتالي الشبكة المركبة للحياة من الكائنات المجهرية إلى الثروة السمكية ، ولأهمية هذا الموضوع البالغة يستوجب قيام السياسيين العراقيين بالضغط على تركيا لتثبيت حصص العراق من المياه وتخصيص حصة إضافية لاغمار الاهوار ، وهذا الموضوع يمكن أن يكون عن طريق ضغط دول الاتحاد الأوربي على تركيا لتثبيته ضمن شروط انضمامها إلى الاتحاد .

٧- **الإنتاج الزراعي** : يمكن للمتابع للشأن الزراعي إدراك حجم تأثر هذا الإنتاج بانخفاض كمية المياه في نهري دجلة والفرات وانعكاس ذلك بشكل مباشر ، باعتبار إن المحدد الرئيس لنوع المحصول ومساحته المزروعة هو توفر مياه الري من عدمها لاسيما في المنطقة الوسطى والجنوبية التي تشكل فيها المياه السطحية(الأنهار)المورد الرئيس للزراعة ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة أبرزها هو إتباع المزارع العراقي الطرائق الزراعية التقليدية المتوارثة ممثلة بمحدودية استعمال طرق الري الحديثة

واعتماد الري السيحي كطريقة للإرواء ، ناهيك عن قلة استعمال الميكنة الزراعية والأسمدة والبذور المطورة ، فأمست معها معدلات الإنتاجية تعتمد على كبر مساحة الأرض المزروعة بهذا المحصول أو ذاك ، بل راحت ترتبط معها بعلاقة طردية أي أن الإنتاج يزداد كلما زادت المساحة التي تعتمد هي الأخرى على مدى توفر مياه الري ، والعكس بالعكس ، ويتكون الإنتاج الزراعي من :

أ- القطاع النباتي : يظهر من خلال جدول(٤).إن المتحقق فعلا من مساحة وإنتاج وإنتاجية المحاصيل المقررة ضمن الخطة الخمسية ، تقع جميعها عدا(إنتاج محصول البطاطا)دون أهداف تلك الخطة مقارنة بخط الشروع ، والأعوام(٢٠١٠-٢٠١٤)هذه الخطة التي اعتمدت بشكل كبير على الوردات المائية(المتوقعة). فضعف السياسة والخطط الزراعية العراقية يكمن في(أنها إذا ما توخت زيادة الإنتاج النباتي لأي محصول فإنها توسع مساحة المزروعة)مع ثبات كل وسائل الإنتاج النباتي الأخرى المتمثلة بمراحل تهيئة الأرض ، وأتباع طرق الري التقليدية ، وقلة اعتماد الأسمدة والبذور المحسنة أو الحبوب المصدقة ، ناهيك عن قلة استعمال الميكنة الزراعية على مستوى

الإنتاج والتعليب والتسويق وهنا تكمن المخاطرة والمجازفة في ظل السياسة المائية التركية.

جدول(٤)

أهداف الخطة الخمسية(٢٠١٠-٢٠١٤)لإنتاج بعض المحاصيل والمتحقق منها في العراق مقارنة بخط الشروع

المحصول	البيانات	خط الشروع	المخطط (٢٠١٠)	المخطط (٢٠١٤)	المتحقق فعلا(*)	الفرق مع خط الشروع
محصول القمح	المساحة (١٠٠٠) دونم	٣,٥٢٦	٣,٥٠٠	٣,٤٠٠	٢,٧٠٠	٠,٨٢٦_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	١,٤٤٥	١,٥٧٥	١٧٠٠	١,١٠٠	٠,٣٤٥_
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٤٠٩,٨	٤٥٠	٥٠٠	٤٠٧	٢,٨_
محصول الشعير	المساحة (١٠٠٠) دونم	١,٧٠٧	١,٧٥٠	١,٨٠٠	١,٦٠٠	٠,١٠٧_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	٤٧٠	٤٩٠	٥٤٠	٤٢٠	٥٠_
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٢٧٥,٧	٢٨٠	٣٠٠	٢٦٢	١٣,٧_
محصول الرز	المساحة (١٠٠٠) دونم	٤٤٦	٣٠٠	٣٠٠	١٥٠	٢٩٦_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	٣٣٥	٢٤٠	٣٠٠	١٥٠	١٨٥_
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٧٥٠	٨٠٠	١,٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠_
محصول الذرة الصفراء	المساحة (١٠٠٠) دونم	٥٤١	٥٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٩١_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	٣٣٠	٣٢٥	٢٥٥	٢٠٠	١٣٠_
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٦٠٩,٦	٦٥٠	٨٥٠	٤٠٠,٨	٢٠٨,٨_
محصول البطاطا	المساحة (١٠٠٠) دونم	٥٧	٧٠	٨٠	٤٠	١٧_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	١١٣	١٥٤	٢٤٠	١٢٠	٧+
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٢,٠٠١	٢,٢٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٠,٦٦٧ +
محصول الطماطا	المساحة (١٠٠٠) دونم	٣٣٥	٣٧٠	٤٠٠	٢٠٠	١٣٥_
	الإنتاج (١٠٠٠) طن	١,١١٨	١,٢٤٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,١١٨_
	الإنتاجية (كغم/دونم)	٣,٣٣٧	٣,٣٥٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	١٣٣٧_

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، كانون الأول ، ٢٠٠٩ ،خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠ – ٢٠١٤)ص٧٢-٧٣.

(❖)الباحث بالاعتماد على المساحة المنجزة فعلا بعد طرح المساحة غير المنجزة من الخطة الزراعية ، وباستثناء الزراعة الديمية.

ب- القطاع الحيواني : إن ما ينطبق على الإنتاج النباتي ينطبق على الإنتاج الحيواني ، في إتباع الوسائل البدائية لاسيما في تربية الحيوانات وعدم اعتماد سلالات حيوانية ذات كفاه إنتاجية ، لذا بقي إنتاج هذه الحيوانات يعتمد بشكل كبير على مدى توافر محاصيل العلف ، وتعتمد هذه الأخيرة على توفر مياه الري من عدمها ، لذ تعتمد تربية هذه الحيوانات في العراق على الأعلاف المركزة بشكل رئيس أكثر من الأعلاف الخضراء ، مما يفسر ارتفاع أثمانها وأثمان منتجاتها لذا نتبين من جدول(٥)إن إعداد الثروة الحيوانية قد سجلت توافقا ايجابيا مع مجريات الخطة.

جدول(٥)

أهداف الخطة الخمسية(٢٠١٠-٢٠١٤)لإعداد الحيوانات(المزرعية)والمتحقق منها في العراق

الحيوان/ ألف رأس	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتحقق فعلا(*)	الفرق
الأغنام والماعز	١٢,٠٠٠	١٢,٨٤٠	١٣,٧٤٠	١٤,٧١٠	١٦,٠٠٠	٩,١٩٧	٢,٨٠٣-
الأبقار	١,٥٠٠	١,٦٠٥	١,٧١٧	١,٨٣٨	٢,٠٠٠	٢,٥٥٢	١,٥٢ +
الجاموس والإبل	٢٥٠	٢٦٣	٢٧٦	٢٨٩	٣٠٥	٢٥٠	---
أمهات اللحم	١٠٠	١٥٠	٢٢٥	٣٣٨	٥٠٠	١٢١	٢١+
أمهات دجاج البيض	٣٠	٤٢	٥٩	٨٣	١٢٥	٥٠	٢٠ +

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، كانون الأول ، ٢٠٠٩ ، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠ – ٢٠١٤)، ص٧٤.

(❖)الباحث بالاعتماد على ، المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق(٢٠٠٨)ص١٢، والتقديرات المبنية علية عام(٢٠١٤).

الاستنتاجات :

١- تعد المياه واستعمالاتها من المسائل الجوهرية والحيوية في الوقت الحاضر وفي المستقبل لجميع البلدان و شعوب العالم ، خاصة الدول المتشاطئة والعابرة التي أخذت بعداً امنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً في الآونة الأخيرة ، بعد رفع شعار الماء مقابل النفط .

٢- أثرت السياسة المائية التركية في انخفاض الوارد المائي لنهر الفرات بنسبة لا تقل عن(٣٤)٪ونحو(١٨)٪ من وارد نهر دجلة والتحكم بتزويد العراق بالمياه ، إي إن العراق خسر بما مجموعة(٥٢)٪لأنه الدولة التي تصب فيه دجلة والفرات بعد مرورهما بتركيا وسوريا وأنه البلد الخاسر في النتيجة النهائية وبالتالي فأن الواردات المائية المتاحة للنشاط الزراعي مرهونة بما يجري في دول أعالي النهرين ، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق يتيح للعراق المعرفة المسبقة بوارداته والابتعاد عن التوقعات .

٣- أشارت أخر التقارير إلى أن واردات نهر الفرات الحالية ضمن أخر رصد لمحطة حصيبة بلغت(٥ مليارات و٧٠٠)م٣ وهي تمثل نسبة(٤٢)٪من المعدل العام بعد إكمال(سد أتاتورك)في تركيا ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول الهادف إلى تشييد(٢٢)سدا على حوضي نهري دجلة والفرات.

٤- سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية لنهر الفرات مع تردي نوعية مياهه بعد استكمال تركيا مشاريعها الاروائية ، إذ تسيطر تركيا على(٨٨)٪منه في حين تسيطر سوريا على(١٢)٪وتسعى تركيا إلى استزراع أكثر من (٢,٤)مليون هكتاراً تروى في حوض الفرات ، وسيترتب على ذلك حصول عجز في إيرادات نهر الفرات يزيد عن(٤٣)٪في عام(٢٠١٥) .

٥- إن نهر دجلة أكثر أهمية في توفير المياه للعراق من نهر الفرات ، أما فان تركيا تسيطر على(٣١,٩)٪من نهر دجلة وسوريا على(٥)٪وبذلك يسيطر العراق على(٥٣)٪لا تمتلك تركيا أية مشروع خزني كبير عليه ، لأسباب تتعلق بطبيعة المنطقة التي يمر بها النهر داخل تركيا ، رغم محاولات البناء المتكررة من جهة ، وجود طاقات جيدة من الموارد المائية من نهري دجلة وروافده لوقوع المناطق الشمالية من العراق ضمن مستويات مطرية تتراوح بين(٤٠٠–١٠٠٠)ملم/سنة ومناطق أخرى ضمن مستويات(١٥٠–٤٥٠)ملم/سنة ، يمكن لها إن تؤمن اغلب حاجتها الاروائية إضافة إلى الري التكميلي ، لذا فان العراق الدولة المتشاطئة الأكثر استفادة من مياه نهر الفرات .

٦- رغبة تركيا بالسيطرة على الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط على المدى القريب والبعيد .

٧- لا توجد أي خطط ضمن برنامج التخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية العراقية الذي أعدته وزارة التخطيط لمعالجة مشاكل الاهوار ، إذ لم تتطرق بصورة مباشرة إلى أصل المشكلة .

التوصيات :

١- تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال إنشاء منظومات إدارة الأحواض المائية بعد التوصل إلى اتفاقيات تضمن التقاسم العادل بين دول الحوض ، إضافة إلى خطط التشغيل الحالية لمشاريع السدود المقامة وتنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن أحواض الأنهار.

٢- تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار التي تشترك معها في أحواض مائية مشتركة لاستغلالها بما يحقق الاستعمال الأمثل والعادل لمواردها المائية.

٣- تفعيل التعاون الدولي والبيئي ما بين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس عليها وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنة والمستقبلية مع إيجاد وسائل فعالة لإدارة المياه المشتركة وبعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة وإنشاء منظومات إقليمية لإدارتها ووضع الآليات الحديثة والفعالة لاستغلال تلك الموارد .

٤- تطبيق النهج التشاركي ومبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ و إدارة المشاريع المائية.

٥- مطالبة منظمة الأمم المتحدة ضرورة تحديد الواقع المائي في كل دولة بشكل علمي ودقيق من خلال إجراء الدراسات العلمية يتم من خلالها تحديد كميات المياه وحاجات الدولة الآنية والمستقبلية وتحديد نوعية وكمية مصادرها وهل هي متجددة من عدمها ، وبذلك تستطيع كل دولة أن تضع خططها اللازمة لتفادي أزمات المياه على نشاطاتها وخططها التنموية ، كما تستطيع كل دولة من خلال هذه الدراسات وضع خطط لزيادة وارداتها المائية بما يؤمن لها النجاح في إدارة موارد المياه ، لذا يجب على المخطط العراقي إن يعتمد تزايد الحاجة عند دول المنبع في بناء المتوقع المزمع اتخاذه .

٦- هناك(٧٤)٪من أراضي العراق الاروائية في الوسط والجنوب ينبغي أن تبذل الجهود والاستثمارات الواسعة لتحويلها إلى أراضي صالحة للزراعة وان ما نسبته(٧٢)٪غير مستغلة وهي بحاجة إلى استثمارات واسعة لتحويلها إلى أراضي مزروعة أو زيادة نسبة الأراضي المستغلة فعلا ، لاسيما وان اغلب المنشات المائية تتركز في المنطقة الشمالية ، ذات الزراعة الديمية .

٧- حماية الأنهر الرئيسة من التلوث الناجم عن تصريف المياه الثقيلة والمخلفات الصناعية ، وترشيد الاستهلاك لمياه الري على جميع المستويات واستعمال التقنيات الحديثة كالرش والتنقيط.

٨- إعادة إنعاش الاهوار وذلك بتنفيذ المنشآت الأساسية المتعلقة بتحسين تغذيتها بالمياه الجيدة وتصريف المياه منها لتأمين بيئة صحية لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية ، لاسيما وان العراق وقع على اتفاقية(رام سار)للأراضي الرطبة إذ وضعت عام(١٩٧١)في إيران ، ودخلت حيز التنفيذ في
١٩٧٥/١٢/٢١ وهي تعد الاتفاقية الدولية الوحيدة في مجال البيئة التي تعالج النظم البيئية الخاصة .

٩- إيجاد توازن علمي دقيق وفق خطط ميدانية مبنية على دراسات واقعية حول استعمال المياه في مختلف المجالات المختلفة الصناعية والزراعية ومشاريع التنمية الإستراتيجية وإيجاد وسائل فعّالة لإدارة مصادر المياه وإنشاء منظومات إقليمية لإدارة أحواض الأنهار ووضع آليات الفعّالة والحديثة التي تحدد استعمالات المياه المختلفة وبما يضمن عمليا عدم حدوث مشاكل حول توزيع المياه .

١٠- فيما يخص الواقع الحالي وسوء التخطيط(٤٩).فأن مشاريع المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق تتميز بكونها مشاريع مائية للسيطرة فقط ولا تتعدى خمسة مشاريع ، في حين إن المشاريع في المنطقة الشمالي حوالي الأربعين مشروعا عدا المخطط أو التي في طور التهيئة للتنفيذ وهي مشاريع خزنية إلا إن المؤاخذات عليها كونها بمجملها مشاريع مائية قديمة وذات سعات خزنيه صغيرة وهذه السدود رغم صغر حجمها إلا أنها تعمل على توازن الحركة المائية شمال العراق ، لذا وفي هذا المجال :

أ-(قناة تغذية الفرات)أمست ضرورة ومن مميزاتها ، قصر القناة إذ لا يتجاوز طولها(٤٥)كم ، ومرورها عبر ارض ترابية منبسطة سهلة الحفر والتنفيذ بزمن قياسي

بإمكانيات عراقية وبكلفة واطئه ، ومن فوائدها تعزيز النقص الشديد المتوقع في الفرات ألان وفي المستقبل على مدار السنة والاستفادة من مياه نهر دجله لصالح الفرات،كما أنها ستكون مصدر أساسي في استعادة هور الحمار المجفف للمياه ، كما يمكن من خلالها تأسيس قنوات فرعية على جانبي هذه القناة مما يودي إلى إحياء المنطقة .

ب- بناء سد وناظم شط العرب(علما إن المشروع مقترح منذ العام١٩٨٠)في شمال مدينة البصرة المياه ، لخزن اكبر كمية من المياه لاسيما في فصل الشتاء ، أي في فصل الشتاء الذي تكثر فيه الاطلاقات المائية التركية من السدود والخزانات لحاجتها الكبيرة لتوليد الكهرباء في هذا الفصل ، ناهيك عن فائدته في دفع اللسان الملحي للخليج العربي.

ج- تغذية منخفض بحر النجف بالمياه من نهر الفرات الذي لا يبعد عن المنخفض إلا(١٥)كم بغية توحيله إلى خزان مائي يسع(١٧٤٠٠)مليون م٣ ، كونه ينخفض(٤٠)متر ويمتد لمساحة(٤٣٥)كم٢.

ABSTRACT

Water problem was and still one of the problems, which becomes the focus of the heating discussion. All indicators ensure that water will be, in the next years, a reason of conflict among countries, and what increases these fears are the major changes in the international situation and introducing ideas and attitudes as New International Order, Greater Middle East, Globalization and Pre-emptive war against terrorism. In respect to these international changes, we find that many countries re-schedule their water policy to ensure their water rations of the available water. They work on setting up water policy conforms with their future attitudes of agricultural, industrial and social development even if this policy crosses with the interests of other countries that have common water resources as Iraq and Turkey. Iraq is the estuary country for both Tigris and Euphrates, which affected negatively by the measures of the countries located above Tigris and Euphrates streams, specifically, Turkey, the riverhead. These measures include the dams that Turkey built and planned to build with their related agricultural, irrigation and industrial projects, in addition to resettle people of east Anatolia according to the increase of the cultivated land.

هوامش و المصادر البحث

(❖)ففي العراق ورث السومريون من إسلافهم منظومة ري متكاملة وقاموا بتطويرها لدرء إخطار فيضانات نهر الفرات ، وأقاموا أول سد عرفه التاريخ وهو السد الغاطس الذي

أنشأه(أبو ناتم)احد ملوك لكش في منتصف الإلف الثالث قبل الميلاد على احد الجداول الرئيسية في لكش المسماة(كيرسو)وفي عام(٢٤٠٠)ق.م انشأ(انيمتنا)سداً أخر لدرء فيضان الفرات، حيث كان اهتمام البابليين عظيماً بالإرواء بعد إن ورثوا حضارة متكاملة أساسها الزراعة. ومما يؤكد على أهمية الإرواء في نشوء الحضارات هو ما قام به(حمورابي)سادس ملوك سلالة بابل الأولى سنة(١٧٩٢)ق.م عندما وضع قوانينه المشهورة التي كان أبرزها ضرورة اعتماد الشعب على الري لبقاء حياته ، واتسم عهد الكلدانيين أيضا بتطوير منظومات المياه من نهر الفرات، وعند سقوط الدولة العباسية على يد(هولاكو)في عام(١٢٥٨)م ، وتراجعت الزراعة بشكل كبير ورافق ذلك تفشي ظاهرة المجاعة والموت والإمراض التي حصدت إعدادا كبيرة من سكان الفرات، في حين أسهم تخريب السدود في حدوث الفيضانات التي جلبت الخراب والموت لأهالي بغداد، وهنالك عدد من الدراسات التي أجريت خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حول نهر الفرات أبرزها رحلة (جيزاني)الأولى ما بين(١٨٣٠-١٨٣١)م في نهر الفرات، والتي كان هدفها تسيير السفن التجارية عبره للنقل التجاري، وفي عام (١٨٣٧م)أعيدت المحاولة من جديد وتم خلالها التوصل إلى عدم صلاحية نهر الفرات للملاحة، وفي عام ١٩٠٨م استكملت رحلة (جيزاني)من خلال السير(وليم ويلكوكس)الذي انتدبته الحكومة العثمانية لأجل تطوير مشاريع الري في العراق والتي كان أبرزها مشروع سدة الهندية الذي يغذي الجداول الاروائية في منطقة الفرات الأوسط بما تتطلبه من معدلات التصريف اللازمة لاسقاء الأراضي الزراعية. ويتبين في ضوء هذه الحقائق انه لم تسبق حضارة ضفاف الفرات أية حضارة أخرى، ولم تستثمر مياه الفرات بقدر استثمارها في صنع الحضارات في العراق، ولم تسكن مجموعة بشرية في حوض الفرات في التاريخ القديم والحديث بحجم المجموعات البشرية في العراق .

للمزيد ينظر : الأمن المائي في الوطن العربي ، مركز الأبحاث ، كويت(٢٥)، ص٤، بحث من الانترنيت . عنوان الموقع

http://www.kuwait 25.Com/

١- صباح محمود محمد ، عبد الأمير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

٢- عبد الكريم كامل ، أحمد حسين الهيتي ، الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في تركيا بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢.

٣- رضا عبد الجبار ألشمري ، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، العدد (١ ــ ٢) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٥ ، ص١٦٩ .

٤- بحث منشور على شبكة الانترنيت ، ثائر محمود رشيد العاني .

٥- محمد علي جواد المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٥،ص٤٥-٤٦.
٦- محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية ،دار الشؤون الثقافية،بغداد،٢٠٠١ ،ص١٨-١٩.
٧- عبد الأمير عباس عبد الحيالي، نهر الفرات والأمن المائي العربي ،أطروحة دكتوراه ،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية،١٩٩٥، ص١٢٣.
٨- محمد بديوي ألشمري ، التعطيش السياسي ،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،٢٠٠١، ص٦١ .
(❖❖)يعني(الاستعمال الأمثل للمياه)بحسب المفهوم التركي أن المياه يجب أن تتم الاستفادة منها في التربة التركية ، لأنها من أجود أصناف الأراضي في دول حوض الفرات ، بدلا من الأراضي غير الجيدة ، وبتعبير آخر يجب أن تتم الاستفادة من المياه المشتركة بين دول حوض الفرات في تركيا وحدها لأغراض الزراعة ، وعلى سوريا والعراق الاعتماد في غذائهما على ما تنتجه تركيا وان يتخليا عن الكثير من مشاريعهما الزراعية .
٩- محمد بديوي ألشمري ، المصدر السابق ،ص٦١ .
١٠- محمد احمد السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٣٢- ٣٣.
١١- المصدر نفسه ، ص٣٧ .
١٢- جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، سلسلة بحوث إستراتيجية (٢) ، ط١ ، مركز الدراسات العربي- الأوربي ، واشنطن ،١٩٩٦ ،ص١١٠.
١٣- أسامة جبار مصلح ، مستقبل الموازنة المائية العراقية في ظل التوجهات السياسة المائية التركية ، دراسات في الأمن المائي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ٧، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨، ص٩ .
١٤ـ عبد العزيز شحادة المنصور ،المسألة المائية السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت،٢٠٠٠،ص١٥٣.
١٥- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي(احتمالات الصراع والتسوية)منشاة المعارف ،مصر،٢٠٠٥ ،ص١٢٧-١٢٩ .
١٦ـ معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبولتيكية (قضايا الأرض والنفط والمياه)ط٣،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان ، ١٥٩،٢٠٠٢ -١٦٠ .
١٧- جمهورية العراق، مصادر المياه وأدارتها ،ندوة مصادر المياه واستعمالاتها في الوطن العربي، الكويت(٧-١٧)شباط،١٩٨٦،ص٨٧.
١٨- فارس مضلوم العاني ، سعدي عبد عودة ، كمال محمد العاني ،الساسة المائية وانعكاسها في الأزمة المائية العربية ،ط١،دار صفاء للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠١٢،ص٥٧.

١٩ ـ رمزي سلامة ،المصدر السابق ، ص ١١٠ -١١٤ .
٢٠- محمد بديوي ألشمري ، المصدر السابق ، ص٩٧ - ٩٨ .
٢١ـ عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية(التحدي والاستجابة)،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٩،ص١٣٠-١٣١.
٢٢- هيثم كريم صيوان ، العلاقات العراقية – التركية (رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع) العراق تحت الاحتلال ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص٣٥٦ .
٢٣ - هيثم كريم صيوان ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ -٣٤٦ .
٢٤ـ وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،١٩٩٤،ص١٠٩ .
٢٥- هيثم كريم صيوان ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠ .
(❖❖❖)يصل عدد التركمان حسب إحصاءاتهم الخاصة بـ(٣ملايين) ، ولكن المواقع الالكترونية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وتقارير جهاز المخابرات الأمريكية(C.I.A)تقدر عددهم بأكثر قليلا من (٥٠٠ ألف نسمة) .
٢٦ – هيثم كريم صيوان ، المصدر السابق ، ص٣٦٢ .
٢٧ـ وليام أندرسن ،غاري ستانسفيلد، أزمة كركوك، ترجمة عبد الإله ألنعيمي ، ط١، دراسات عراقية ، بيروت ،٢٠٠٩ ، ص٢٧٢ .
٢٨- جورج المصري، المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
(❖❖❖❖)إذ تعرضت سفن أسطول الحرية المحملة بالواد الغذائية لكسر الحصار الإسرائيلي على غزة التي تبنتها منظمات المجتمع المدني التركية إلى الاعتداء والقرصنة الإسرائيلية في عرض المياه الدولية مما أدى إلى وفاة تسعة مواطنين أتراك .
٢٩ـ محمد احمد السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ – ٦٩ .
٣٠- بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق ، مركز دراسات الخليج للأبحاث ،الإمارات ،٢٠٠٥ ، ص١١٢ .
٣١- أسامة عبد الرحمن ، صابر عمر ،المياه العربية وإسرائيل ،ط١، هبة النيل للنشر والتوزيع ،مصر ،٢٠١٢،ص١٢٤.
٣٢- عبد الكريم جابر شنجار ، الأبعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، نيسان /٢٠٠٧ ، ص ٢٨ – ٣٢ . بحث منشور على شبكة الانترنيت .
٣٣- عصام عطيه ، القانون الدولي العام ، الطبعة الرابعة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٢ .

زياد خليل الحجار ، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي ، ط١، دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان ،٢٠٠٩ ، ص١٧٨ .
٣٤ـ محمد عبد المجيد حسون الزبيدي ،الأمن المائي العراقي،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق ،٢٠٠٨،ص١١٤- ١١٥
٣٥- ثائر محمود رشيد العاني ، المصدر السابق .
٣٦ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ، ٢٠٠٨، ص٣٥.
٣٧- إبراهيم موسى الورد ، تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٥ ، ص١٥٦ .
٣٨ - محمد عبد المجيد حسون الزبيدي ، المصدر السابق ، ص١١٦ .
٣٩- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ، (ايكاردا) ، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة ، سوريا ، ٣٠حزيران،٢٠٠٣ ، الشبكة الدولية (at:http// www . cqiar . orq)
٤٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤،ص٣٦٧.
٤١- زين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان ، ط٢ ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، مصر ،١٩٩٧، ص١٠٨ .
٤٢- رضا عبد الجبار ألشمري ، واقع الأمن الغذائي وابرز معوقات القرن ٢١ ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٥ ، العدد١ ، ٢٠٠٢ ،ص ٧٨ .
٤٣- جمهورية العراق ، مصادر المياه وأدارتها ، مصدر سابق ، ص٨٧.
٤٤- عبد الجبار جلوب حسن المالكي ، الزحف الصحراوي والتهديدات المحتملة للكثبان الرملية في مناطق الاهوار، كلية الزراعة ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، بحث منشور على شبكة الانترنيت.
٤٦- جمال حسين ، الطيور ، بحث منشور على شبكة الانترنيت .
٤٧- علاء هاشم البدران ،الاهوار في جنوب العراق ، بحث منشور على شبكة الانترنيت .
٤٨- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي بغداد ، خطة تنمية القطاع الزراعي أعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي ، ٢٩، ٢٠٠٩ .
٤٩- عادل شريف الحسيني ، محمد عز الدين الصندوق ، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة ،٢٠٠٩،ص١١.
(www.surrey.ac.uk/eng/research/fluids/cora)